الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجاري
الفرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2022

مذكرة بعنوان:

اثر السياسة المالية على الإنفاق العمومي دراسة حالة الجزائر في الفترة (1990-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص "إدارة مالية"

إعـداد الطلبة:
- بولعناصر عبيـدة
- فريـــج أسـامة

إشراف الأستاذ:
كروش صلاح الدين

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
لطرش جمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
كروش صلاح الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
حيمر حمودي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمان الرحيم

شكـر وعرفــان

بعد الحمد والشكر لله تعالى على نعمته وفضله وامتنانه أن يسر لنا إتمام هذا العمل المتواضع نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان و التقدير إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ : كروش صلاح الدين لإشرافه على هذا البحث والذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه التي كان لها الأثر البالغ على إتمام هذا العمل.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة بقبولهم مناقشة هذه الدراسة المتواضعة و الحكم عليها كما أقدم شكر خالص لكافة أعضاء الهيئة التدريسية لقسم علوم التسيير والعلوم التجارية والعلوم الاقتصادية بجامعة ميلة.

الإهداء

الحمد لله على توفيقه وعونه أما بعد :

نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى من اسقونا حنانا لا ينتهي وأعطونا الحب الدائم وربونا على الدين و الأخلاق والعلم وبعثوا فينا الشجاعة وهيئونا بكل الوسائل والطرق لنصل إلى هذا المستوى، أبوينا الغاليين وأمهاتنا أطال الله في أعمارهم

إلى كل أصدقائنا الرائعين إلى كل من وقف بجانبنا أو ساعدنا و لو بكلمة

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسمعهم مذكرتي دمتم سندا لي أحتمي به طول حياتي.

الفـهـرس

الـعـنـــــــــــوان	الصفحة
بسملة	I
الشكر	II
إهداء	III
فهرس المحتويات	VI-IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
المقدمة	أ-ث
الفصل الأول :الإطار النظري للسياسة المالية	1-20
تمهيد الفصل	1
المبحث الأول: تعريف السياسة المالية و أهدافها و أدواتها	2-11
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	2
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية	3
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية	4
المبحث الثاني: أنواع السياسة المالية و عوامل نجاحها	12-15
المطلب الأول: أنواع السياسة المالية	12
المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة المالية	13
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية	14
المبحث الثالث: السياسة المالية من خلال المدارس	16-20
المطلب الأول: السياسة المالية عند الكلاسيك	16
المطلب الثاني: السياسة المالية عند كينز	17
المطلب الثالث: السياسة المالية في الفكر الحديث	19
خاتمة الفصل	20
الفصل الثاني: الإنفاق العمومي كأداة من أدوات السياسة المالية	21- 38
تمهيد الفصل	21
المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العمومي	22-26

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للإنفاق العمومي	22
المطلب الثاني: المفهوم الحديث للإنفاق العمومي	23
المطلب الثالث: مفهوم الإنفاق العمومي	24
المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العمومي	27-31
المطلب الأول: أهمية تحديد تقسيمات الإنفاق العمومي	27
المطلب الثاني: التقسيمات النظرية الإنفاق العمومي	27
المطلب الثالث: تقسيم الإنفاق العمومي في التشريع الجزائري	30
المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي	32-38
المطلب الأول : ضوابط الإنفاق العمومي	32
المطلب الثاني : حدود الإنفاق العمومي	34
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي	35
خاتمة الفصل	38
الفصل الثالث : دراسة تحليلية لتأثير السياسة المالية على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	39-
تمهيد الفصل	39
المبحث الأول: تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	40-40
المطلب الأول : تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	40
المطلب الثاني : تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	41
المطلب الثالث: تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	43
المبحث الثاني:تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	45-49
المطلب الأول :تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	45
المطلب الثاني :تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	46
المطلب الثالث :تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	48
المبحث الثالث : السياسة المالية و الإنفاق العمومي	50-57
المطلب الأول : تحليل العلاقة بين السياسة المالية و الإنفاق العمومي	50
المطلب الثاني: الدراسة القياسية لتأثير إيرادات المحروقات على مجموع إيرادات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018م)	53

المطلب الثالث: الدراسة القياسية لتأثير إيرادات المحروقات على النفقات العامة للميزانية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	**55**
خاتمة الفصل	**57**
الخاتمة	**58**
الملخص	**62**
قائمة المراجع	**63**

قائمة الجداول	الصفحة
الجدول(01): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990–1999).	**40**
الجدول (02): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة_في الجزائر (2000–2009).	**41**
الجدول (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010–2018).	**43**
الجدول (04): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990–1999).	**45**
الجدول (05): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009).	**46**
الجدول (06): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2010–2018).	**48**
الجدول (07): تطور إيرادات المحروقات و إيرادات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1990–2018).	**53**
الجدول (08): نتائج الدراسة القياسية بين الإيرادات العامة والإيرادات من المحروقات ومن خارج المحروقات.	**54**
الجدول (09): تطور إيرادات المحروقات و الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990–2018).	**55**
الجدول (10): نتائج الدراسة القياسية بين النفقات العامة والإيرادات من المحروقات ومن خارج المحروقات.	**57**

قائمة الأشكال	الصفحة
الشكل01: منحنى الطلب الكلي	**18**
الشكل02: منحنى العرض الكلي	**19**
الشكل 03: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990–1999).	**41**
الشكل 04: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2009).	**42**
الشكل 05: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010–2018).	**44**
الشكل 06: تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990–1999)	**46**
الشكل 07: تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)	**47**
الشكل 08: تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2010–2018)	**49**
الشكل09: تطور كل من الإرادات العامة الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990–2018).	**50**
الشكل(10): تطور أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال الفترة (1990–2018).	**50**

مقدمة عامة

المقدمة العامة:

تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، و لازالت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي و الوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي،فالسياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات من أبرزها نجد السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة كونها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني و ذلك بفضل أدواتها المتعددة حيث يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة الإيرادات العامة للدولة و تحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة و من جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الأنفاق الحكومي بحيث تتحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة حيث تتمثل السياسة المالية في استغلال النفقات الحكومية و الضرائب لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي و العمالة الكاملة و استقرار مستوى الأسعار ،فعند حدوث ركود اقتصادي تعمل السياسة المالية الخاصة بتحفيز الاقتصاد على زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب و عليه قد ينتج عن هذه السياسة التوسعية وجود عجز في الموازنة الحكومية فهي تتميز بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، إذ أنها ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية، ولهذا فإن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصادياتها، وبهذا فإن السياسة المالية من خلال أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التقدم.

أما سياسة الإنفاق العام فهي من السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول كثيرا في تصحيح الإختلالات الاقتصادية وهي تعكس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وسياسة الإنفاق العام لا تعني فقط التوسع في النفقات العمومية بشكل عشوائي لأن ذلك من شأنه أن يكون له آثار عكسية غير مرغوبة على النشاط الاقتصادي، بل يجب تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وتخصيصه في أوجه و قنوات تضمن الوصول إلى الأهداف التي سطرها الحكومة بكفاءة وفعالية وهذا ما يعرف بترشيد سياسة الإنفاق العام أو حوكمة سياسة الإنفاق العام . إن ترشيد سياسة الإنفاق العام في الدولة يتم من خلال توفير مجموعة من المحددات الأساسية وقولبتها في إطار قانوني و مؤسساتي يقيد السلطة التنفيذية بشكل يضمن التخصيص الأمثل للموارد ، مع توفير شروط الرقابة و مساءلة السلطة التنفيذية على النتائج المحققة و مدى احترامها لقواعد و الأسس لتجنب الوقوع في الفساد المالي و إهدار المال العام كما هو الحال في معظم الدول النامية التي لازالت تعاني من التخلف بسبب سوء إدارة استغلال المال العام . قامت الجزائر على غرار العديد الدول بإصلاحات جذرية مست الهيكل الاقتصادي شملت عدة جوانب من أجل الخروج من حالة التخلف و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و تنويع مصادر الدخل . كما هو معلوم فإن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة كبيرة على قطاع المحروقات و في ظل تعدد الأزمات الخارجية التي تؤثر سلبيا على أسعار البترول الأمر الذي يدخل دون شك البلاد في أزمات اقتصادية حادة و متتابعة، فتتأثر من خلال ذلك الخزينة العمومية بعجز يسببه تراجع حصيلة الإيرادات الناجمة عن الجباية البترولية.و على صعيد المالية العامة تبنت الجزائر

برنامج عصرنة الميزانية العامة بالتعاون مع البنك الدولي سنة 2001 الذي كان يهدف إلى مواكبة المعايير الدولية في إعداد وتنفيذ ومراقبة ميزانية الدولة مع ضمان الشفافية و تعزيز المساءلة المالية ، أما على صعيد سياسة الإنفاق العام فلقد سطرت الدولة منذ سنة 2000، عدة برامج تنموية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تلت مرحلة العشرية السوداء ، فنجد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، ثم برنامج توطيد النمو (2010-2014) ثم شرعت الجزائر في تحديد برنامج نموذج النمو الاقتصادي الجديد ينطلق من 2016 حتى أفاق 2030.

وبناء على ما سبق، يمكن أن تبرز معالم الإشكالية، من خلال الانطلاق من تساؤل جوهري يأتي على النحو التالي:

ما هو أثر السياسة المالية على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)؟

و تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات التالية :

- ما هو الإطار النظري للسياسة المالية و ما تفسيرها في النظريات الاقتصادية؟
- ما هو الإطار النظري للإنفاق العمومي و العوامل المؤثرة عليه؟
- ما هي مختلف التطورات التي حدثت على السياسة المالية في الجزائر؟ و ما مدى تأثيرها على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018)؟

فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية:

- يتأثر الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) بتطور أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى:

- السياسة المالية هي الأساليب التي تنتهجها الدولة من اجل التأثير على مختلف المتغيرات و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

الفرضية الفرعية الثانية:

- الإنفاق العمومي يعتبر أداة من أدوات السياسة المالية و هو يتأثر بتغيرات الإيرادات العامة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

- تغيرت السياسة المالية في الجزائر مع التطورات التي مست أسعار البترول و التي بدورها أثرت على الإنفاق العمومي للجزائر خلال الفترة (1990-2018).

الدراسات السابقة :

- **دراسة مسعود درواسي (2005):** تحت عنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2004)، والتي تهدف إلى الكشف عن التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا و إنفاقا وفقا لطبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام، وخلص إلى أن التوازن العام في الجزائر يعاني إختلالات هيكلية في الأساس تمثلت في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة خلال الفترة(1990-2004) ، وهيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الإجمالية للدولة حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة أكبر من 60% طوال هذه السنوات، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بتقلبات أسعار النفط.

- **دراسة مغنية هواري (2017):** تحت عنوان السياسة المالية و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تناول فيها الباحث تحليلا لمدى مساهمة السياسة المالية في تفسير النمو الاقتصادي الجزائري من خلال ثلاث فصول، و من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ترتكز على عائدات النفط، غير أن هذا المصدر التمويلي – وبالرغم من أهميته – يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخيله المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق أنه ثروة ناضبة.

- **دراسة الأستاذ كروش صلاح الدين(2022):** تحت عنوان أثر أدوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، عالج فيها إشكالية تحليل و قياس اثر أدوات السياسة المالية على معدل البطالة في الجزائر ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير محدود لبعض أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك لطبيعة اقتصاد الجزائر الذي يبقى رهين بمدى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

أهمية الدراسة :

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة نظرا لأنها تبحث في مدى تأثير السياسة العامة على الإنفاق العمومي في الجزائر و ذلك بمعرفة تطور الإيرادات و النفقات في الجزائر خصوصا و أن الاقتصاد الجزائري مرتبط مباشرة بالتغيرات الحاصلة على أسعار النفط.

أهداف البحث :

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- التعريف بالسياسة المالية و أدواتها.
- التعريف بالإنفاق العمومي تقسيماته و كذا العوامل المؤثرة عليه.
- دراسة تطور السياسة المالية و ما تأثيرها على الإنفاق العمومي في الجزائر.

منهج الدراسة :

بهدف الدراسة المعمقة و التحليل الشامل لمختلف العناصر و المتغيرات و للإجابة على إشكالية البحث المتعلقة بتطور السياسة المالية و تأثيرها و على الإنفاق العمومي في الجزائر فإنه تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي و هذا باعتباره المنهج الأكثر ملائمة للمشكلة المطروحة و الإلمام بمختلف جوانبها النظرية و هذا في الجانب النظري من البحث.

المنهج التحليلي الذي يصور واقع الموضوع محل البحث في الجزائر من خلال جمع البيانات الصادرة عن المؤسسات و الأجهزة الحكومية الهيئات الدولية.

محتويات البحث :

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على خطة من ثلاث فصول مع المقدمة العامة و الخاتمة خصص الفصل الأول و الثاني للجانب النظري بينما الفصل الثالث للجانب التطبيقي. و يتضمن الفصل الأول التعريف بالسياسة المالية أنواعها و تقسيماتها وتعريفاتها من خلال المدارس. أما الفصل الثاني يتحدث عن الإنفاق العمومي تقسيماته و كذا العوامل المؤثرة عليه بينما نتطرق في الفصل الثالث إلى دراسة تحليلية لتأثير السياسة المالية على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

صعوبات الدراسة :

خلال إعدادنا هذا البحث واجهتنا عدة صعوبات تتمثل أهمها في :

- قلة المراجع و خاصة التي تدرس النفقات العمومية في الجزائر.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات و البيانات ذات العلاقة بالبحث .

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

مقدمة الفصل:

نهدف من خلال هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للسياسة المالية من خلال التطرق إلى التعريف بالسياسة المالية ،حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث ،تحدثنا في المبحث الأول على عموميات حول السياسة المالية بالتطرق إلى تعريف السياسة المالية وكذا أهدافها و أدواتها، وضمن المبحث الثاني ناقشنا عوامل نجاح السياسة المالية و أنواعها و دورها في التنمية الاقتصادية ثم المبحث الثالث الذي يتضمن السياسة المالية من خلال المدارس عند الكلاسيك ثم كينز انتهاء بالفكر الحديث.

المبحث الأول: تعريف السياسة المالية و أهدافها و أدواتها.

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى مختلف التعريفات للسياسة المالية و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها و أدواتها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية العامة للدولة، حيث تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية وهذا بإتباع إما سياسة توسعية أو انكماشية حسب الظروف الاقتصادية السائدة و قد اختلفت آراء المفكّرين حول مدلول السّياسة المالية نتيجة تطور الفكر الاقتصادي حيث أصبح لها معنى أوسع في الاستخدام الحديث، حيث تعددت تعريفات السياسة المالية و يمكن إعطاء بعضها كالآتي:

1. دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن تكييف كمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية النهوض بالاقتصاد القومي[1].
2. السياسة المالية تعبر عن برنامج تخططه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادر إيراداتها وبرامج إنفاقها لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.[2]
3. يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر ، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة[3].
4. هي القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة معينة.[4]

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص مفهوم للسياسة المالية على أنها الأساليب التي تنتهجها الدولة باستخدام إيراداتها و برامج نفقاتها من اجل التأثير على مختلف المتغيرات و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

---

[1] عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، بيروت: دار النهضة العربية، ص 21.

[2] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2002 ، ص16.

[3] إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية،(ط1)؛ الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004 ،182.

[4] عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)،(ط1)؛ القاهرة: مجموعة الدول العربية،2003 ، ص43.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.

للسياسية المالية وكغيرها من السياسات الاقتصادية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها من اجل تصحيح المسار العام للاقتصاد في حالة التجاوزات والأزمات ، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة. وتتمثل هذه الأهداف في :

أولا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي عامة ومستوى العام للأسعار خاصة.

1. يتحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال استعمال كل عوامل الإنتاج أي الوصول إلى العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل مع التحكم في التضخم، الذي يعتبر سببا رئيسيا في ضعف النمو الاقتصادي، لأن عدم التحكم فيه من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصادية المحليين منهم أو الأجنبيين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية في بلد ما[1].
2. إن من بين أسباب عدم الاستقرار أيضا هو التقنيات الدورية العالمية التي تعصف بدرجة كبيرة الدول النامية نظرا لارتباطها الكبير بالأسواق الدولية ، حيث تصدر المواد الأولية للأسواق الدولية وتستورد السلع المصنعة والسلع الرأسمالية، وعند انخفاض أسعار المنتجات الأولية في الأسواق الدولية فإن نسب التبادل التجاري تميل لغير صالح الدول النامية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة عائداتها من العملة الأجنبية و انخفاض القيمة الحقيقية للدخل القومي.. وعند ارتفاع أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية من البلدان النامية لا تستطيع الاستفادة من ذلك بسبب تدني مرونة العرض للمنتجات الأولية. و لغرض تقليل أثر التقلبات الدورية العالمية خلال فترة الرواج يمكن استخدام الضرائب على الصادرات والواردات، وأن نجاح السياسة المالية يعتمد على مدى استخدام القيود على الواردات الكمالية، وفرض الضرائب لزيادة الادخار المحلي و التكوين الرأسمالي.[2]

ثانيا: تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

حيث مهمة السياسة المالية لا تقتصر إلا بإيصال الناتج القومي إلى ناتج التشغيل الكامل وتقليص البطالة والتضخم، بل تتعدى ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادي، الذي يأتي من مصدرين رئيسيين ألا وهما نمو الموارد الاقتصادية والتغير التكنولوجي. حيث يمكن أن تؤثر السياسة المالية على معدل الادخار من خلال تغيير معدل الضريبة وعلى الرغبة في الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية والإعانات والمنح التي تقدم للمستثمرين بهدف تشجيع الاستثمار ومن ثم تنشيط الاقتصاد. إذن تكوين رأي للمال يتأثر بالسياسة المالية الذي بدوره يؤثر على نمو الناتج القومي.[3]

---

[1] عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، (ط3)؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2006، ص53.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية–نظريات و سياسات و موضوعات–، عمان : دار وائل للنشر،2007، ص227.

[3] علي خليل سليمان اللوزي، المالية العامة، (ط1)؛عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ،2013، ص77.

ثالثا: الوصول إلى مستويات تشغيل مرتفعة.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع، وقد اخد هذا الهدف اهتماما كبيرا خاصة بعد أزمة الكساد في فترة الثلاثينات. فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكلة البطالة تقوم الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لمعالجة هذه المشكلة، مما يرفع من مستوى الطلب الكلى الفعال ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع الدخل القومي الحقيقي.[1]

رابعا: إعادة توزيع الدخل بشكل عادل والعمل على رفع رفاهية المجتمع.

أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع، فقد أضحى زيادة ا الدخول الطبقات الفقيرة من الأهداف الرئيسية للسياسة المالية.[2]

خامسا: إعادة تخصيص الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي.

فكما هو معروف فإن النشاط الاقتصادي الحكومي يتطلب استخدام جزء من موارد المجتمع تأثير النشاط الحكومي على تخصيص الموارد وتوزيع الدخول سيؤدي إلى تغيير حجم الإنتاج ومستويات الأسعار، فعند قيام الحكومة مشاريع المرافق العامة أو بتعبيد الطرق أو بإقامة الأبنية العامة إلخ، فإنها تحتاج إلى موارد بشرية وغيرها، ما كان يمكن للقطاع الخاص استخدامها في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية، لكن من المؤكد أن الخدمات التي تقدمها الدولة تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي كان يمكن تقديمها القطاع الخاص، ما يبرر تحويل خدمات بعض الموارد إلى القطاع الحكومي.[3]

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية.

تعتبر أدوات السياسة المالية من ضمن السياسة الاقتصادية العامة، و أدوات السياسة المالية هي توزيع الإنفاق و طريقة التعامل مع الدين العام أو الفائض كما أن للسياسة المالية عدة أهداف والمتمثلة في وظائف المالية العامة وتحققها من خلال الاستخدام الأمثل للإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة.

أولا: النفقات العامة.

نلاحظ أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى ومن مرحلة تاريخية معينة إلى أخرى ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع ما ، مرتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[4].

---

[1] محمدي فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الإسكندرية: الدار الجامعية ،2004 ،ص184.

[2] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، (ط3)؛عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ،2015،ص191.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم،أسس علم الاقتصاد، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2001، ص155.

[4] عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص116.

1. عناصر النفقات العامة:

من تعريف النفقات العامة يتضح بأنها تعتمد على العناصر التالية:

أ. **مبلغ نقدي:** فالنفقات العامة تتخذ عادة طابعا نقيا ، يتمثل فيما تكفيه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها ، كدفع رواتب وأجور العاملين ودفع نفقات الجيش وقوات الأمن والخدمات. الخ

ب. **الخزانة العامة:** أن المبالغ النقدية النفقات العامة تدفع بواسطة خزانة هيئة عامة وليست خاصة وفقا لما يحدده لها التنظيم الإداري من اختصاصات ومسؤوليات تتطلب قيامها بإنفاق نقدي في حدود ما تسمح به الإعتمادات المالية المخصصة لها وفقا لقانون الموازنة .

ت. **هدف إشباع حاجة عامة:** تستهدف النفقات العامة إشباع حاجة عامة بقصد تحقيق منفعة عامة كالدفاع، التعليم، والصحة حيث تعمل الدولة على تحقيق إشباعها للمنافع العامة نتيجة لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية، بحيث يمكن القول بأن تقدير الدولة للمنافع العامة التي يخلفها إشباع الحاجات العامة هو عمل سياسي بالدرجة الأولى يأتي انعكاسا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع.

2. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

يؤثر الأنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله ويمكن أن نتناول أهم الآثار على النحو التالي[1]:

أ. **أثر الاتفاق على النتائج والاستثمار:** أن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة القدرة أو الطاقة الإنتاجية وبالتالي سيزيد الاستهلاك بصورة غير مباشرة ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ويزيد من الاستثمار الخاص وبالتالي زيادة حجم استخدام العمالة " ويعمل على التوسع في الاستهلاك.

أما زيادة الإنفاق الاستهلاكى فإنه يؤدي أيضا إلى زيادة مستويات استهلاك المواطنين وزيادة الاستثمار والإنتاج ونفس الشيء بالنسبة للنفقات الحكومية الأخرى وجدير بالذكر أن كل ذلك يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي فكلما كانت هذه المرونة عالية كلما كان الأثر ايجابيا و العكس. كذلك يؤثر الإنفاق العام في تنقل بعض موارد الإنتاج من فرع من فروعه إلى آخر أو من منطقة إلى منطقة أخرى فالحكومة تستطيع بواسطة سياستها الإنفاقية أن توجه الإنتاج فإذا رأت انه من الأنسب مثلا زيادة إنتاج المنسوجات الصوفية فإنها تصل إلى هذا بأن تقدم الإعانات الأولى، وتفرض الضرائب على الثانية وبهذا تنتقل بعض موارد الإنتاج من الصناعة الصوفية إلى الصناعة القطنية والأمثلة كثيرة

[1] خالد خضر الخير، المبادئ العامة في المالية العامة والموازنة، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2014 ، ص41.

ب. **أثر الاتفاق على الادخار والعمالة:** بالإضافة إلى ما سبق فإن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والرعاية الصحية ... الخ ، يزيد من كفاءة ومقدرة الأفراد على العمل وبالتالي يزيد من دخلهم ومن مقدرتهم على الادخار ، كما أن المستثمرون إذا ما توقعوا توسعا من جانب الدولة في الإنفاق كان ذلك حافزا لهم لزيادة إنتاجهم خصوصا إذا توقعوا أن هذا الإنفاق سيعود لهم بنفع مادي مباشر كحصولهم على الإعانات مثلا كذالك الفرد إذا اطمئن بان الدولة ستمنحه إعانة في حالة عجزه عن العمل أو البطالة فانه سيزيد من رغبته في العمل وإقباله عليه ولا شك أن تأمين المستقيل عن طريق الرواتب التقاعدية وإعانات البطالة والضمان الاجتماعي مثلا سيزيد ويساعد الفرد على العمل والادخار.

أما إذا كان الدخل ثابت وزاد الاستهلاك فانه سيؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي سيؤثر على الاستثمار بالسالب ، وثم يؤثر على الإنتاج بالسالب كما أن الزيادة في الإنفاق بمعدل اكبر من الإيراد سيكون أثره سالبا على الادخار والعكس.

ت. **اثر الإنفاق على توزيع الدخول:** إن تأثير النفقات العامة على إعادة توزيع الدخول يمكن أن نراها إما من الإنفاق على الخدمات العامة التي تستفيد منها الطبقة الغنية مثال ذلك الإنفاق على دور العجزة أو الاتفاق على المرافق التي يستفيد منها الجميع يمول عادة من قبل الأغنياء أكثر منه من قبل الفقراء عن طريق تطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية.

ثانيا: الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية ومن ذلك يتضح بان الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة وأهم أنواعها[1]:

1. **إيرادات الدولة من أملاكها:**

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من دخل الأموال المملوكة لها ، وتقسم ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها ، عقارية أو منقولة إلى قسمين هما :

- **الأملاك العامة:** ويقصد بالأملاك العامة الأموال التي تمتلكها الدولة والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص لاستعمال الجميع ولا يكون لها من غرض إلا المنفعة العامة كالشوارع والمساحات العامة ، والشواطئ والموانئ وغيرها ، وهذه الأموال لا تدر على الغالب إيرادا للدولة .
- **الأملاك الخاصة:** فيرادفها الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة شبيهة بملكية الأفراد المماثلة وتتولى بهذه الصفة إدارتها واستثمارها كالأفراد تماما وتدخل في هذه الأملاك الأراضي الزراعية

[1] خليفي عيسي ،هيكل الموازنة العامة للدولة ،عمان : دار النفاس للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص110.

والمناجم والمصانع والإدارات المالية ، أسهم وسندات " وسواها من الممتلكات الثابتة أو المنقولة وهذه الأموال تدر على الغالب إيرادا على الدولة نتيجة استثمارها.

2. الضرائب:

الضريبة هي اقتطاع نقدي جبري يتحمله المكلفون بصفة نهائية أو بدون مقابل والضريبة أداة مالية تلجأ إليها الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة من اجل تغطية أعباء العامة وتحقيق أهدافها على مقتضى ايدولوجياتها[1].

أ. خصائص الضريبة:

- **الضريبة القطاع إجباري:** أن يكون الالتزام بأداء الضريبة واجبا من جميع المكلفين بأدائها ما دام قد توافرت لديهم الشروط التي حددها قانون الضريبة وأن التهرب من أدائها جريمة تستوجب العقاب.
- **الضريبة اقتطاع نقدي:** وهي عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد إلى الحكومة إلا أنه توجد في بعض المجتمعات الاشتراكية وبشكل محدود فوائض عينية لضمان بعض التدابير المعينة.
- **الضريبة اقتطاع بلا مقابل:** أي أن ما يدفع الفرد كضريبة لا يخلق لمنفعته الشخصية أي موجب مقابل، ولا يوليه وبالتالي أي حق خاص محدد على الدولة.
- **الضريبة تجبى بصورة نهائية:** والجباية بصورة نهائية تعني أن مبلغ الضريبة الذي تستوفيه الدولة يطرح من ملكية الفرد ويدخل في ملكية الدولة بصورة نهائية دون أن تكون ملزمة بعد ذلك بإعادته إلى من دفعه.

ب. القواعد العامة للضريبة: من أبرز القواعد الأساسية للضريبة ما يلي[2]:

- **العدالة:** التي تقتضى بوجود توزيع عبئ الضريبة توزيعا عادلا بين المواطنين ويتحقق ذلك بمراعاة القدرة التكليفية لكل منهم مع ضرورة إعفاء أصحاب الدخل المنخفض من أداء الضريبة بالنسبة لحد الكفاف، والأحياء العائلية بما يتناسب ومستوى المعيشة في المجتمع.
- **اليقين :** وذلك بوجود تنظيم جباية الضريبة وفقا لقواعد محددة وواضحة لا غموض فيها لكل من المكلف، والإدارة التي تتولى الجباية سواء بالنسبة لأسس تحديد قيمتها أو مواعيد وأساليب تحليلها.
- **الملائمة:** وذلك بأن تحدد مواعيد وأساليب ملائمة ومناسبة لجباية الضريبة تتفق وطبيعة الضريبة من ناحية وظروف المكلفين الممولين والأنشطة الخاصة للضريبة من ناحية أخرى كمطالبة التاجر بأداء الضريبة المستحقة على أرباحه بعد انتهاء السنة التجارية لنشاطه وتحديد لصافي نتائج هذا النشاط أو مطالبة المزارع بأداء الضريبة بعد حصاد المحاصيل وتسويقها.

[1] مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكمي " النظرية والسياسة "،(ط2)؛ عمان: دار المريخ لمنشر والتوزيع، 2009 ، ص65.

[2] مايكل ابد جمان، المرجع نفسه،ص68.

- **الاقتصاد في نفقات الجباية:** ويقصد من ذلك أن تحاط القاعدة الضريبية بما يضمن لها سهولة التطبيق ومرونته وتجنب الدخول في متاهات الروتين الإداري والتعقيدات البيروقراطية مما يجعل الإدارة تتحمل الكثير من النفقات في سبيل تطبيق نظامها الضريبي.

ت. أغراض الضريبة:

إن اتساع دور الدولة بسبب طبيعتها أصبحت مسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق معدل ثابت من النمو ويترتب من ذلك اتساع النفقات العامة ، وتطوير حجم الإيرادات العامة ولم تعد الإيرادات مقصورة على تمويل النفقات بل أصبحت بالإضافة إلى ذلك أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي لذلك فإن من أبرز أهدافها[1]:

- **على الصعيد الاقتصادي:** فإن أغراض الضريبة تحدد بصفة أساسية في تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها من أجل خدمة أغراض التنمية ولذلك فهي تستخدم في تشجيع المدخرات وكذلك في التأثير على الميل الاستثماري وتوجيهه نحو الأنشطة الاقتصادية المراد تنميتها ، كما تستخدم الضريبة كأحد أدوات تنفيذ الخطة الاقتصادية.
- **على الصعيد الاجتماعي:** فهي تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات المحدودة الدخل والمساهمة في رفع المستوى الصحي والغذائي.

ث. الوعاء الضريبي:

الوعاء الضريبي هو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة فقد يكون شخص أو مالا أو عملا مثال ذلك تفرض ضريبة على عقار ما أو على إيراده ، ففي الحالة الأولى تكون قيمة العقار هو وعاء الضريبة وفي الثانية إيراده و على هذا الأساس تم تقسيم الضرائب بحسب وعائها إلى ما يلي[2]:

- **الضريبة الموحدة:** وهي الضريبة التي تغطي الإيرادات التي يحصل عليها المكلف في وعاء واحد ويحدد لها سعر واحد تقتطع على أساس الضريبة المستحقة وهي ناجحة أكثر في الدول المتقدمة وتتميز بالاقتصاد في نفقات الجباية وتحقق العدالة وتمكن من معرفة الضريبة المستحقة بسهولة.
- **الضريبة المتعددة:** وهي الضريبة التي تفرض على كل مصدر من مصادر الإيراد والدخل التي يحصل عليها المكلف على حدى وبسعر معين ومن مزاياها أنها يمكن أن توفر حصيلة معدلة وخاصة في الدول النامية التي تكثر فيها ظاهرة التهرب الضريبي.
- **الضريبة المباشرة:** هي الضريبة التي تفرض على المكلفين بشكل مباشر وسنوي والتي تشمل مركزه المالي والضريبة المباشرة هي التي تستقر بصورة نهائية على عائق المكلف دون أن يكون

[1] حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكمي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص85.

[2] فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي، عمان: جدار للكتاب العالمي ، 2008 ، ص50.

باستطاعته نقل عبئها إلى غيره أي أن الضريبة المباشرة تستوفي من المكلف مباشرة دون تدخل أي وسيط مثل الضريبة على الرواتب والأجور.

- **الضريبة الغير المباشرة:** هي الضريبة التي يمكن نقل عبئها إلى الآخرين أي أن دافع الضريبة يعكسها على أشخاص آخرين مثل ضريبة الجمارك، فان استورد أحد الأشخاص سلعة معينة من الخارج ودفع عنها ضريبة جمركية فان هذه الضريبة تكون مباشرة له إذا أبقى السلعة لاستعماله الشخصي أما إذا باع المستورد تلك السلعة إلى غيره فانه سيضيف الضريبة إلى ثمن البيع أي ينقلها إلى آخرين وبالتالي تخلص من عبئها وأصبحت ضريبة غير مباشرة يدفعها الآخرون.

3. القروض العامة:

يمكن تعريف القروض العامة بأنها مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية و الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض[1].

1. أنواع القروض: يمكن تحديد ابرز أنواع القروض بما يلي:

أ. **القروض الداخلية:** وهي القروض التي تتفق حولها الدولة مع المؤسسات الوطنية وتعطى مقابلها سندات إلى الدائنين تستهلك فيما بعد على أساس برامج معدة لهذه الغاية وبالطبع تدفع فائدتها.

ب. **القروض الخارجية:** وهي القروض التي تتفق حولها الدولة مع دول أو مؤسسات خاصة خارجية وتعقد لهذه الغاية اتفاقيات تتضمن تحديد قيمة القروض ومهلة السداد ونسبة الفائدة التي تتوجب عليه.

ت. **قروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي تكون مدة تسديدها قصيرة قد لا تتجاوز السنة الواحدة.

ث. **قروض متوسطة الأجل:** وهي القروض التي تحدد مدة تسديدها بفترة أطول من النوع الأول بين السنة إلى خمس سنوات وقد تصل عشرة سنوات.

ج. **قروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تحدد مدة تسديدها بفترة أطول نسبيا من النوع الثاني قد تصل إلى الخمسين سنة أو أكثر.

ح. **قروض بفائدة:** وهي القروض التي يتوجب عليها مبلغ يضاف إلى قيمتها الأساسية يسمى بالفائدة.

خ. **قروض بدون فائدة:** وهي القروض التي لا تحمل أية مبالغ إضافية وهذه عكسية الحصول وتتم عندما ترغب دولة ما بمساعدة دولة أخرى لأغراض معينة[2].

---

[1] صالح خصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، (ط2)؛ عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص120.

[2] صالح خصاونة، المرجع نفسه، ص120.

4. الرسوم:

يعتبر الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة ويمكن تعريفه بأنه المبلغ من المال الذي يدفعه الفرد إلى الدولة أو لأية سلطة عامة جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة توليها الدولة ويترتب عليها نفع خاص إلى جانب نفع عام والرسم يتميز بالخصائص التالية[1]:

- الرسم هو مبلغ من المال أي مبلغ نقدي.
- الرسم إلزامي أو إجباري يلتزم الأفراد بدفعه إلى الدولة.
- الرسم يدفع مقابل انتفاع الفرد بخدمة معينة مثل : رخصة السيارة أو الفصل في المنازعات القضائية.
- يترتب على الرسم تحقيق نفع خاص إلى جانب النفع العام أي أن دافع الرسم يحقق نفعا خاصا لا يشاركه فيه غيره من الأفراد ويتحقق بجانبه نفعا عاما يعود على المجتمع ككل.

ثالثا: الموازنة العامة.

الموازنة هي الأداة المنظمة للوسائل التي تمكن الدولة من تحقيق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة التي تلتزم بالاضطلاع بها خلال فترة زمنية محددة فالموازنة العامة تعتبر الخطة المالية التي تعد في ضوء الاختيارات السياسية والاقتصادية للسلطات العامة[2].

1. الملامح الرئيسية للميزانية العامة:

يمكن تحديد أبرز الملامح الرئيسية للميزانية العامة[3]:

- الموازنة العامة هي مجموعة من الإجراءات المالية والإدارية التي تتخذها الدولة في بداية فترة زمنية تمكنها من تنفيذ السياسة المالية للدولة.
- الموازنة العامة هي تقديرات حجم النفقات والإيرادات العامة خلال فترة زمنية معينة.
- الموازنة العامة تشريع قانوني تجيزه السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية بالقيام بعمليات الإنفاق المختلفة بما تتطلب من ضرورة تدبير الأموال اللازمة لذلك.

2. مراحل الموازنة العامة:

تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل وهي[4]:

- مرحلة إعداد مشروع الموازنة العامة من قبل المؤسسات الحكومية المختلفة وتحديد التقديرات المتعلقة بما يخصها من نفقات وإيرادات للسنة المالية القادمة.

---

[1] بشار وليد يزيد ، التخطيط والتطوير الاقتصادي، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 40.

[2] سامر عبد الهادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2013 ، ص50.

[3] سامر عبد الهادي،المرجع نفسه،ص50.

[4] سامر عبد الهادي،المرجع نفسه ، ص55.

- مرحلة اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية " المجلس الوطني " الممثلة لمجموع الشعب وهي مسؤولية مهمة وكبيرة بما ينطوي عليه تغير في الموازنة العامة والتي تتناول جميع قطاعات المجتمع وأنشطته الاقتصادية المختلفة.
- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة وفقا لما اعتمدته السلطة التشريعية وتحت رقابتها.
- مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة وإعداد الحساب الختامي أي أن العمل يجري لرقابة سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة إنفاقا أو إيرادا وفقا لما يقرره قانون الموازنة العامة.

3. عجز وفائض الموازنة العامة:

لا تختلف موازنة الدولة عن موازنة أي فرد فإذا كان الفرد يحصل على دخل من عمله وخدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكها ويقوم بشراء السلع والخدمات كذلك تحصل الحكومة على إيرادات شتى أهمها إيرادات الضرائب المختلفة وتنفق من هذا الدخل على أوجه إنفاقها المختلفة فإذا تعادل الاتفاق الجاري للموازنة مع إيراداتها خلال فترة معينة " سنة " فيقال أن الموازنة في حالة التوازن ، أما إذا زاد الإنفاق على مجموع الإيرادات يقال أن هناك عجزا في الموازنة العامة والعكس في حالة زيادة الإيرادات من الإنفاق ويقال أن الموازنة قد حققت فائضا في الموازنة العامة.

هنا قد يتساءل البعض عن كيفية حصول الحكومة على الأموال لتغطية العجز في الموازنة العامة، كذلك عن اتجاه الأموال في حالة وجود فائض في الموازنة العامة والإجابة تتلخص في أن العجز في الموازنة العامة يمثل صافي متطلبات الدولة من القروض، أي أن العجز يتم تحويله عن طريق الاقتراض أما الفائض فيمثل مدخلات الدولة أو ما يخصص لسداد الديون، ويعتبر العجز في الموازنة العامة أحد السمات الأساسية في اقتصاديات معظم دول العالم ويتوقف أثر عجز الموازنة على أساس تمويله وتستخدم الدول أسلوبين أساسين في تمويل العجز هما:

- الاقتراض المحلي من الأفراد أو المشروعات.
- الاقتراض من البنك المركزي.[1]

[1] أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، المملكة العربية السعودية : دار النشر العلمي والمطابع ، 2000 ، ص 70.

المبحث الثاني: أنواع السياسة المالية و عوامل نجاحها.

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق لأنواع السياسة المالية و عوامل نجاحها بالإضافة لدوها في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أنواع السياسة المالية.

يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماشي.[1]

أولا: الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية.

ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا، يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، ويتم ذلك من خلال :

1. زيادة الإنفاق الحكومي.
2. تخفيض الضرائب
3. المزج بين الأداتين معا.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

ثانيا:الاتجاه الانكماشي ويسمي بالسياسة المالية الانكماشية.

ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي .

[1] السيد محمد السريتي، الاقتصاد الجزئي، الإسكندرية: دار التعليم العالي ، ص230.

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويتم ذلك من خلال:

1. تخفيض الإنفاق الحكومي.
2. زيادة الضرائب.
3. المزج بين الأداتين معا.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة .

ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر المستوى التوظف الكامل.[1]

المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة المالية.

تهدف العديد من الدول إلى توفير شروط جيدة للسير الحسن لإصلاحاتها المتماشية مع توجيهات سياستها الاقتصادية و ذلك عن طريق[2]:

1. **الاستقرار السياسي** : حيث يعد من أهم الدعائم الأساسية لنجاح أي برنامج تصحيحي، وعليه ومن اجل تحقيق وتحسين الكفاءة الاقتصادية الكلية يتطلب أن يسود مناخ السلام والأمن، والعمل على خلق المجال أمام حرية التعبير وفتح المجال للديمقراطية، لأن انتشار الصراعات يمكن أن يهدد الجهود الحالية لإعادة الهيكلة والتخفيف من حدة الاختلافات في عدد من البلدان، كما يجب توفير الثقة بين المستثمرين من خلال توفير مناخ الأمن والتقليص من تعاقب الحكومات.
2. **الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي**، يقتضي الأمر الزيادة من سرعة انفتاح اقتصادياتها أمام المنافسة وتعميق تكاملها مع الاقتصاد العالمي، وتعبر زيادة تحرير نظم الصرف الأجنبي والتجارة أمرا أساسيا، كما يمكن أن يكون التعاون الإقليمي بمثابة نقطة انطلاق فعالة نحو تحرير خارجي واسع النطاق ، وهو يوفر نطاق مفيد يمكن للدول أن تعمل على التنسيق بين سياساتها المالية، و تخفيض الرسوم الجمركية و تحرير التجارة والتعاون في منع الخلافات وحلها وأيضا فك القيود علي الاستثمار الأجنبي و خلق مناصب شغل جديدة.
3. **تركيز نشاط الحكومة على التوسيع في الإنفاق على الخدمات الرئيسية:** وتعتبر عملية شق الطرقات وبناء المطارات والموانئ ذات أهمية بالغة لتحقيق النمو، وربط البلدان بالأسواق الإقليمية و الدولية، حيث تهدف بمجملها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي جلب موارد جديدة

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص231.

[2] بن طالبي فريد، السياسات النقدية و السياسات المالية و عوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2002،ص(128–130).

ونقل الخبرة الأجنبية، وكل هذا يستدعي دعم المؤسسات والتشريعات العامة بما في ذلك الإطار الخاص بوضع السياسة وتنفيذها.

4. **تعديل الأنظمة الضريبية:** أي إدخال تعديلات على الأنظمة الضريبية بهدف خلق الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية، و تشجيع التعامل بالأوراق المالية، و كذلك تبسيطها من اجل ضمان حسن الإدارة والتحصيل، والعمل على توسيع القاعدة الضريبية ، و خفض معدلات الضرائب و تقليص نفقات التحصيل و محاربة التهرب.
5. **الحكومة الجيدة و النظيفة:** أي أن يكون للبلد المعني حكومة جيدة المعرفة و التنظيم، و لأجل هذا يجب توفر نظام تشريعي منفتح، وإطار تنظيمي شفاف و توفر موظفين جيدي التدريب و الرواتب مع التزام مطلق بنظافة الحكم و محاربة الفساد على كافة المستويات.
6. **الخوصصة وتوسيع الأوراق المالية:** أي إعادة تأهيل المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها من النواحي التشريعية والإدارية ومنحها الاستقلالية المالية والإدارية، وتحسين أدائها المالي من خلال معالجة ديونها اتجاه الجهاز المصرفي وفتح مجال الاستثمارات للقطاع الخاص المالي والأجنبي باعتباره مفتاح لخلق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، أما لأسواق الأوراق المالية فهي تتيح فرصة خلق السيولة النقدية خاصة للاستثمارات الكبيرة وكذلك الحصول الدائم على رأس المال من خلال إصدارات الأسهم، كما أن السيولة التي توفرها الأسواق المالية تؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي تطوير النمو الاقتصادي ورفعه.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في التنمية الإقتصادية.

إن دور السياسة المالية في التنمية يتجلى وبشكل متعاظم من خلال حصيلة الإيرادات في الميزانية العامة، والتي تمثل فيها الضرائب بمختلف أنواعها من أهم مصادرها. إن الطاقة الضريبية لأي اقتصاد تتوقف على عدة عوامل يأتي في مقدمتها هيكل الإنتاج والتجارة وحجم الدخل القومي وتوزيعه.

إن فرض الضرائب يصبح أكثر سهولة كلما توسعت وتطورت المشروعات لان ذلك سيجبرها على مسك الحسابات و بشكل منظم مما يسهل عملية إحصاء الموارد المتاحة لها ومن ثم رقابتها. كما أن الطاقة الضريبية تزداد مع تزايد أهمية قطاع التجارة مما يفتح مجال التنوع في الضرائب، كما أن سعر الصرف قد يمثل ضريبة ضمنية على كثير من الصادرات في البلاد النامية. ويرى البعض ومن بينهم Thirwall أن انخفاض متوسط الدخل الفردي في الدول النامية لا يعتبر بالضرورة مفسرا لانخفاض الحصيلة الضريبية، لهذا فهو يرى أن الدخل القومي بعد استبعاد نصيب فئات الدخل الضعيف، يكون هو المعبر الحقيقي عن المقدرة التكليفية المسكنة، أي ضرورة استبعاد دخل وإنفاق الفئات الضعيفة من وعاء الضريبة. أما Kaldor فيرى ضرورة تحديد وعاء الضريبة بالفائض من الدخل عن الاستهلاك الضروري.

الشيء الذي يمكننا إضافته أيضا هو أن المقدرة الضريبية تتزايد مع انتشار الوعي المالي وكذلك نضج إحساس الأفراد لمسؤوليتهم الوطنية وهنا يلعب جهاز الإعلام وكذلك الإشهار الذي قد تقوم به المصالح المالية دور محوريا.[1]

بالرغم من كون السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية في تعبئة المدخرات في كثير من البلاد النامية إلا أن معظم هذه الدول تبقى تعاني من ضعف الأجهزة الضريبية مما استدعى إصلاحها وحتى يتحقق هذا الإصلاح لابد أن تتوفر الشروط التالية:

- لابد أن يتميز اقتصاد البلاد بطابع المعاملات النقدية
- انتشار مستوى معقول من التعليم بين الأفراد وبالخصوص بين دافعي الضرائب
- وجود دفاتر وسجلات حسابية دقيقة و منظمة تتطابق فيها الحسابات مع حقيقة المعاملات
- وجود إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية
- وجود مناخ سياسي ملائم

أما بخصوص السياسات المالية الخارجية، فيمكننا القول بأن دمج التمويل المحلى بالتمويل الخارجي سوف يجعل المؤسسات الأجنبية وهذا في إطار المنافسة تلزم المؤسسات المحلية للعمل بأكثر كفاءة كما تجبرها على توسيع نطاق ما تقدمة من خدمات هذا إلى جانب نقل التكنولوجيا المالية.

بالرغم من المزايا المذكورة أعلاه فإن فتح الأسواق المالية من الممكن أن ينجر عنه عدة مخاطر، كأن يؤدي إلى تقلبات في تدفق الأموال الذي قد يكون سببا في مضاعفة علم الاستقرار المحلى. كما أن حرية دخول المؤسسات الأجنبية قد يؤدي إلى إخراج البنوك المحلية ذات التكاليف العالية في مجال الوساطة المالية. هذا وإن الانفتاح قد ينتج عنه التخلي على قدر كبير من الاستقلال في السياسة المالية والنقدية المحلية.[2]

[1] رضوان سليم، دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد 08، 2008،ص94.

[2] رضوان سليم، المرجع نفسه،ص95.

المبحث الثالث: السياسة المالية من خلال المدارس.

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق للسياسة المالية عند الكلاسيك ثم كينز ثم السياسة المالية في الفكر الحديث.

المطلب الأول: السياسة المالية عند الكلاسيك.

كان الاقتصاديون القدامى أمثال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل ،والفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما كما ظهر قانون ساي Say وهو من دعائم الفكر التقليدي ويبنى على أن" العرض يوجد الطلب عليه " ويوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي حيث أن النقود وفقا لهذا لفكر هي وسيط للتبادل فحسب .وأن أي زيادة في الدخول النقدية تتحول للإنفاق على السلع والخدمات فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق" الطلب " لشراء هذا الإنتاج الجديد "العرض".[1]

وقد بني التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية لعل أهمها[2]:

1- سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن.
2- سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.
3- سيادة ظروف التوظف الكامل.

وفي ظل هذه الافتراضات؛ فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق – أي جهاز الثمن – يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي، يتوازن الاقتصاد دائما عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تماشيا مع فكرة قانون "ساى " للأسواق، حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج. وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضا إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم، لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي. وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل دائما، وبالتالي، لا توجد بطالة في المجتمع. وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالا عارضا أو مؤقتا سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالأرامل الأربعة وهي: الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة – تلك المجالات التي لا يرتادها

[1] محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، (ط1)؛ مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر والتوزيع ، 1997، ص150.
[2] السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص227.

القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح – وبالتالي، لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا، يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومن ثم، تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة.[1]

ظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة ، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات و الهزمات بين الحين و الآخر ، و عندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي و خلقت هذه الأزمات ظروفًا جديدة أثبتت بما لا يدعو مجالا للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمرًا واقعًا ، و في أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية ، لقدر من البطالة في الموارد المادية و الإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها .و قد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية.[2]

و بالتالي فقد أدى التمسك بأفكار الكلاسيك إلى تفاقم الانتكاسات الاقتصادية و إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني مما أدى لظهور الفكر الكينزي المساند لتدخل الدولة من اجل الوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

المطلب الثاني: السياسة المالية عند كينز.

إن تعاقب الأزمات الاقتصادية أدى إلى تعرض الفكر الكلاسيكي لعدة انتقادات ،مست مبادئه ممّا أدى إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، حيث أثبتت أزمة الكساد العالمي عدم تحقق التوازن الاقتصادي تلقائيا، كما أوضح أهمية الدور الذي تلعبه السّياسة المالية في إحداث التوازن الاقتصادي المنشود، فقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة، بهدف الوصول إلى حالة التّشغيل الكامل، والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، و يرى كينز أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التّعادل عن طريق تغيرات الدخل الأهلي،[3] حيث هاجم كينز في نظريته " قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظف وبرهن على إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظف و أكد عجز السياسة المالية والنقدية التي نادى بها الكلاسيك عن تحقيق التوازن الاقتصادي والحيلولة دون حدوث الدورات الاقتصادية الحادة والأزمات العنيفة ، كما بين التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وأن الفرد ليس دائما ذو سلوك اقتصادي رشيد كما افترض الفكر التقليدي وبالتالي ليست مصلحة المجتمع تتساوى مع المجموع الجبري للمصالح الفردية كما أن الدولة ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص ، فأظهرت النظرية العامة لكينز فكرا اقتصاديا وماليا جديدا انبثق عنه أسس جديدة للسياسة المالية والنقدية وقد شارك في هذا الفكر وتطويره علماء الاقتصاد المشهود لهم منهم هانسن–

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص228.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق ، ص 18.

[3] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق ، ص 04.

Alvi Hansen و اينتروب– Sidney Wein traub و هكس– Hicks ، ساميلسون– Samuelson و مسجريف– Musgrave وغيرهم[1].

و افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيًا كما اعتقد الكلاسيك، و إنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود حيث ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني ، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات و منه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة التوظيف ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.[2]

و يمكن توضيح شكل كل من منحنى الطلب الكلي و منحنى العرض الكلي وفقا للمفهوم الكينزي كما يلي:

1. منحنى الطلب الكلي:

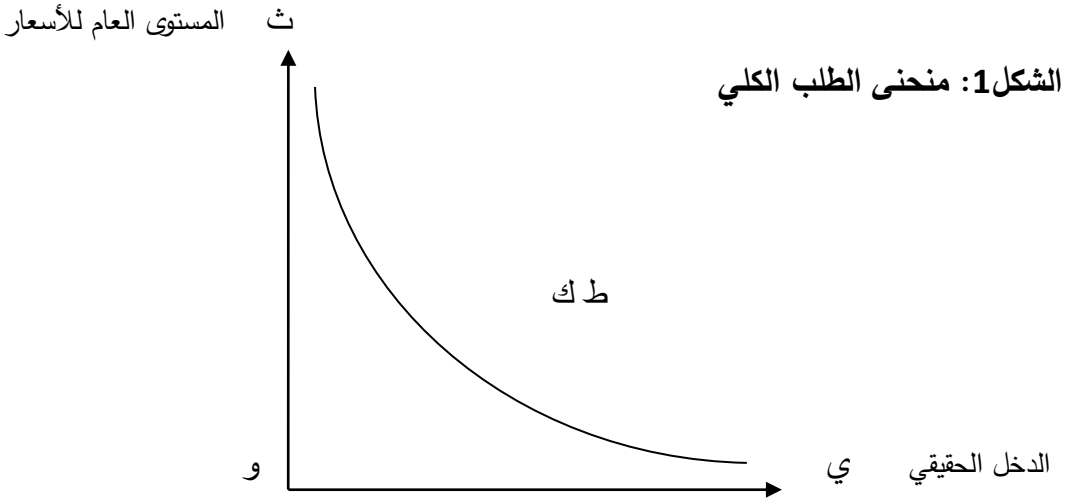

الشكل1: منحنى الطلب الكلي

يوضح الشكل السابق العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و الدخل الحقيقي حيث كلما ارتفع المستوى العام للأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي و العكس صحيح.

[1] محمود الكفراوي ، مرجع سابق ، ص155.

[2] محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 176.

2. منحنى العرض الكلي:

الشكل2: منحنى العرض الكلي

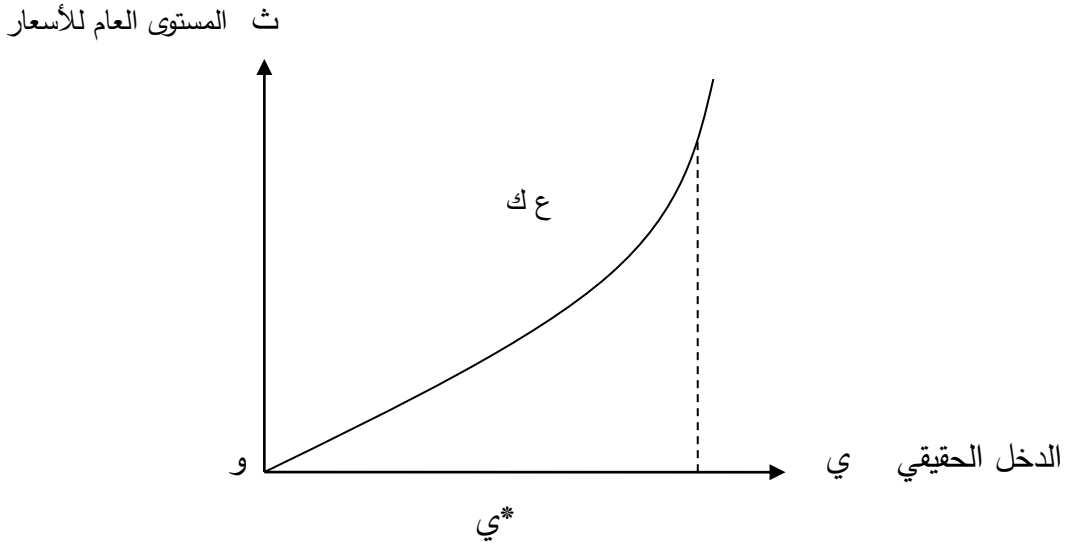

يوضح الشكل السابق العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار و الدخل الحقيقي حيث كلما ارتفع المستوى العام للأسعار ارتفع معه مستوى الدخل الحقيقي و العكس صحيح.

و حسب كينز أن الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي، و أن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل.[1]

المطلب الثالث: السياسة المالية في الفكر الحديث.

قد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان بالنظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها يتم تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعادة التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاطي الاقتصادي[2]، وهذا بعد أن فشلت السياسة الكينزية في وضع حد لارتفاع معدلات التضخم الجنونية وارتفاع معدلات البطالة التي أخذت بالارتفاع وبنسب عالية في عقود السبعينيات من القرن الماضي، وما نجم عنه من ظهور للتضخم الركودي، وعلى اثر ما سبق برزت أفكار المدرسة النقودية، حيث زعموا أن السياسة النقدية هي وحدها وفقط القادرة على وضع حد للتضخم، وأن السياسة المالية حسب اعتقادهم ليس لها تأثير على المستوى العام للأسعار وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة، خاصة في المدى القصير ما لم تكون مدعومة بالسياسة النقدية وبتغير حقيقي في النقد، وهذا الأخير مخالف تماما لرأي رواد النظرية الكينزية، حيث يرون أن السياسة المالية وحدها كفيلة بالتأثير على المستوى العام للأسعار بغض النظر عن دور النقود. ويرجع سبب ابتعاد النقوديين عن دور وفعالية السياسة المالية كونهم لا

[1] محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص178.

[2] سمير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1989 ، ص144.

يؤمنون بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما يرى رواد هذه المدرسة أن السياسة التوسعية في السياسة المالية التي تكون غير مصحوبة بزيادة في عرض النقد سوف ينجم عنها مزاحمة القطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض في سوق الأوراق المالية، وهذا ما سوف يلغي الآثار التوسعية للسياسة المالية ويقلل من فعاليته.[1]

خاتمة الفصل:

تطرقنا من خلال الفصل إلى مفهوم السياسة المالية مع التطرق لمختلف جوانبها من أهداف و أدوات و أنواع و لما لها من دور في التنمية الاقتصادية و قد خلصنا إلى أن للسياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الكلية حيث أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو استقرار الأداء الاقتصادي الكلي وتحقيق الاستخدام الكامل للموارد المتاحة، وان السياسة المالية تتيح للحكومة خيارات مختلفة معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة إذ تؤثر في كافة الجوانب و المتغيرات الاقتصادية للمجتمع سواء كانت تلك الأدوات على علاقة بجانب الإنفاق أو بجانب الإيرادات.

[1] مايكل آبد جمان،مرجع سابق ، ص335.

الفصل الثاني: الإنفاق العمومي كأداة من أدوات السياسة المالية

تمهيد الفصل:

نهدف من خلال هذا الفصل إلى دراسة الإنفاق العمومي، و ذلك بتحديد مفهومه و تحليل عناصره ، تقسيماته و العوامل المؤثرة عليه و على هذا الأساس تناولنا في هذا الفصل ثلاثة مباحث سنعرض في الأول الإطار النظري للإنفاق العمومي بمفهومه التقليدي ، الحديث و التعريف بعناصره وفي الثاني تقسيمات الإنفاق العمومي و أهمية تلك التقسيمات و في المبحث الثالث العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي.

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العمومي.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للإنفاق العمومي.

لقد نادى الاقتصادي أدم سميث بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد و حصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع ، الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات و المرافق العامة [1]. و لقد تم تحليل النفقة العامة من المنظور الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر ظل هيمنة الدولة الحارسة باعتبارها تجسد سلوك استهلاكي فقط يقوم بإهلاك الثروات المحصلة عن طريق فرض الضريبة على الأشخاص، فهي بذلك تساهم في إفقار المجتمع . باعتبار أن الدولة لا تتمتع بمهام إنتاجية فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية و عسكرية، ولا تؤدي أي نشاطات إنتاجية ، لذلك استخدمت كوسيلة من طرف الحكومة لتمويل النشاطات غير الإنتاجية ، و بذلك لم تستحوذ دراسة النفقات العامة و تحليل آثارها الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك حيث لم يتعد اهتمامهم الجانب القانوني لها ، حيث كانت الدولة لا تحمل الأفراد أعباء مالية من خلال تحصيل الضرائب إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق العامة، حيث كان يهدف التحليل الاقتصادي التقليدي إلى تحقيق مبدأ توازن الميزانية، حيث تمتعت النفقات العامة بطابع حيادي لا يؤثر في النظام الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع، و حتى لا تتعدى النفقة العامة حدود هذا الدور فان ذلك يستدعي وجوب تقليل حجم النفقات العامة بحيث يتم حصرها في أضيق الحدود و بالكم الذي يسمح للدولة بالقيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة لما ينتج عن هذه النفقات العامة من استنفاذ لثروة المجتمع كونها تتمتع بطابع استهلاكي و غير إنتاجي[2]. في ظل هذا الإطار الفكري لم يعط الكلاسيك أية أهمية تذكر لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتبر آدم سميث (Adam Smith) الذي ألف كتاب " ثروة الأمم " عام 1976 من أهم المفكرين الكلاسيك، الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة والاعتماد على آلية السوق اليد الخفية) في إعادة التوازن، وكانت نظرته للإنفاق بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة وبالتالي لم يقبل سميث فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال ويزيد من النمو الاقتصادي، بل أنه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أي لأغراض غير منتجة . وقد أثرت هذه الآراء على الاقتصاديين الذين جاءوا من بعده أمثال ديفيد ريكاردو (David Ricardoفي الفترة (1772–1823)، الذي كان موافقا لأدم سميث بأن الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة، إذ يعتقد ريكاردو كذلك أن الإنفاق العام لا يرفع من النمو الاقتصادي، وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى العام[3].

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة،عمان: دار وائل للنشر، 2008، ص 51.

[2] محرزي محمد عباس, اقتصاديات المالية العامة , ديوان المطبوعات الجامعية , 2008, ص ص 51 52.

[3] محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990–2009) ، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان: 2010، ص3.

على ضوء ما تقدم فإن أهم الخصائص التي جاء بها الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تقييد حجم الإنفاق العام، أي أن يكون في أضيق نطاقه مقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.
- حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لاعتقاد المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى اختلال في التوازن العام.
- أولوية النفقات في التقدير ، حيث ينفي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي، وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا.
- الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة (تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) ، أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض ، وبالتالي أكد الكلاسيك على ضرورة توازن الميزانية ، إذ أنه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساسا للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم[1].

المطلب الثاني : المفهوم الحديث للإنفاق العمومي.

لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية السياسية التي شهدت المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية و دخولها حيز التطبيق منذ الثورة الروسية 1918، و بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه تلقائيا اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية ، و مع تبني الفكر الكينزي توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، متجاوزة بذلك نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة. حيث هدفت الدول الرأسمالية إلى إنماء معدل النمو القومي زيادة على دورها التقليدي في الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، و بذلك تعددت أوجه الإنفاق و ازداد حجمها و تغير مفهومها كونها أضحت تمثل الوسيلة الأكثر استخداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية. و بالمثل عرفت نفقات الدول الاشتراكية أو المنتجة تزايد كونها تتحكم في النشاط الاقتصادي نتيجة لامتلاكها وسائل الإنتاج و ذلك بسبب زيادة نشاطات الدولة التي تعمل على توزيع وسائل الإنتاج بين مختلف الاستخدامات و سعيها لضمان التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك عن طريق توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. أما الدول النامية التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فهي بذلك تتكفل بعبء إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة ، من خلال تبني و تنفيذ مشروعات لتوفير الخدمات اللازمة العملية التحول الاقتصادي ، من خلال دعم قطاع البنية التحتية ، حيث أصبح

[1] محمد بن عزة , مرجع سابق, ص ص 3،4.

تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة يعتمد بشكل كبير على زيادة حجم النفقات العامة لما تتمتع به من إنتاجية و فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.[1]

المطلب الثالث: مفهوم الإنفاق العمومي وعناصره.

أولا: مفهوم الإنفاق العمومي.

سنتطرق إلى تعريف الإنفاق العمومي من خلال ما يلي:

1. **تعريف الإنفاق في اللغة:** مشتق من كلمة نفق، أي انقطاع الشيء وذهابه، ومنه نفقت الدابة أي ماتت، ونفق البيع أي راج، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، ونقول أنفق الرجل، أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة، ومنه قوله تعالى "قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا"[2]
2. **تعريف الإنفاق في الاصطلاح:**"النفقة العامة مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة"[3] كما يعرف الإنفاق العمومي على أنه "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة ، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة "، مع ملاحظة أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، و من مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى، و يقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، ترتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها، و المرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.[4]

ثانيا: عناصر الإنفاق العمومي.

1. **مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها ، وتتميز النفقة العامة بالصفة النقدية، والصفة النقدية ناتجة عن انتقال الاقتصاد من اقتصاد المقايضة (التبادل العيني) إلى الاقتصاد النقدي الذي تكون جميع المعاملات والمبادلات فيه على الأساس النقدي، ومنه أصبحت النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق. واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه من منتجات أو منح أو مساعدات من باب النفقات العامة، وكذا لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل: السكن المجاني. أو النقدية: كالإعفاء من الضرائب . أو الشرفية: كمنح الألقاب والأوسمة التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد[5] لكن في بعض الحالات الاستثنائية التي يتعذر فيها على الدولة الحصول على احتياجاتها عن طريق الإنفاق النقدي مثل: أوقات الحروب أو الأزمات المادة، وقد

---

[1] خالد شحادة الخطيب ، مرجع سابق، ص (51-53).

[2] سورة الإسراء, الآية 100.

[3] افتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، (ط1)؛ عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013، ص59.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص54.

[5] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص66.

تعد الوسائل غير النقدية من قبيل النفقات العامة، ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العامة التي تقوم بها الدولة وهذا يعود لعدة أسباب منها:

أ. نظرا لصعوبة الرقابة على الإنفاق العيني نتيجة صعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق فإن استعمال الدولة للنقود يسهل ما يتطلبه النظام الحديث من ترسيخ لمبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة.

ب. إن نظام الإنفاق العيني بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية يؤدي إلى الاختلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة.

ت. إن الإنفاق العيني يشيرا العديد من الإشكاليات الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى سوء في التدقيق وقد يؤدي إلى الانحياز نحو بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم ، ونتيجة للأسباب والعوامل السالفة الذكر فإن النفقات العامة دائما تأخذ صورة نقدية.

2. **يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام:** لكي تعد النفقة العمومية يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العمومية وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العمومية الوطنية والإدارة المحلية الولايات، البلديات والأشخاص العامة الأخرى[1] .وعلى هذا الأساس فلا تعتبر من النفقات العمومية تلك التي تقوم بها أي من الشخصيات الخاصة، سواء كانت طبيعية أو معنوية سواء قصد بهذه النفقة إشباع حاجة عامة أو خاصة، وعليه فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع التمهيد الطرق وبناء المساجد والمستشفيات والمدارس لا تعد من النفقات العمومية [2]، وأصبح هذا العنصر موضع نقاش في الفكر المالي، حيث تم الاعتماد على معيارين للتمييز بين النفقة العمومية والنفقة الخاصة، ويركز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني، في حين يعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العمومية وهو ما يسمى المعيار الوظيفي.

3. **تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام:** يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العمومية من أجل إشباع حاجة عامة. ونجد هذا الركن مبرر في أمرين اثنين، أولها أن المبرر الوحيد النفقات العمومية هو وجود حاجة عامة، فتتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العمومية إشباعها نيابة عن الأفراد، لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العمومية هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة عامة خاصة ببعض الفئات أو بعض الأفراد فإنه يخرج عن إطار النفقات العمومية، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العمومية، لأن مساواة الأفراد في تحمل عبئ الضريبة لا

[1] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، المالية العامة،عنابة: دار العلوم والنشر والتوزيع، 2003، ص 24.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، بيروت: الدار الجامعية،1981، ص ص 401،400.

يكفي لتحقيق مبدأ المساواة، بل يعني تحقيق العبء على بعض الأفراد، أو بعض الفئات على حساب بقية الفئات الأخرى[1].

[1] عبد الله خباية، أساسيات في الاقتصاديات المالية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 58.

المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العمومي.

المطلب الأول: أهمية تحديد تقسيمات النفقات العامة.

تعود أهمية تقسيمات النفقات العامة إلى كونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها[1]:

1. تسهيل صياغة و إعداد البرامج:

تمثل النفقات العامة جزء من ميزانية الدولة بحيث تدخل ضمن حساباتها و هي ترتبط ببرامج محددة تقودها الأجهزة و الوحدات العامة ، بحيث يضمن ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم النفقات العامة تسهيل عملية صياغة و إعداد و تنفيذ هذه البرامج.

2. تحقيق الكفاءة و الفعالية في تنفيذ الميزانية:

تحتاج الدولة في سبيل تنفيذ الخطة المالية إلى تقسيم النفقات العامة ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسئولة تقييم و قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج .

و لخدمة أغراض المحاسبة و المراجعة و المراقبة و الاعتماد يجب الأخذ بعين الاعتبار :

- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة و معرفة تطورها ، حيث أن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط و تطورات تلك التكلفة و أهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.
- تمكين الرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة ، بتقييد الحكومة بإنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررت لها و ليس في أوجه أخرى.

المطلب الثاني: التقسيمات النظرية للإنفاق العمومي.

أولا: التقسيمات العلمية.

و تنقسم إلى عدة أقسام من بينها:

1. تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها:

أ.النفقات العادية : هي التي تتصف بالدورية ، أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة، و إن اختلفت مقدارها من سنة إلى أخرى، وتشمل رواتب الموظفين، و نفقات اللوازم والمهمات التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي، و نفقات شراء الأجهزة و الآلات، و ما تدفعه الدولة سنويا من إعانات و مساعدات.

ب.النفقات غير العادية : هي النفقات التي لا تتجدد بصورة دورية بل يغلب عليها الطابع العرضي و غير المتوقع،و تشمل النفقات الاستثنائية مثل نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية، نفقات الحربية، نفقات الاقتصادية الكبرى.[2]

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ،2009، ص33.

[2] عمر يحياوي، مساهمة الدولة في الدراسة المالية،الجزائر: دار هومة، 2003، ص 39.

2. تقسيم النفقات حسب طبيعيها:

أ. **نفقات حقيقية:** هي تلك النفقات التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على السلع و الخدمات، أو رؤوس أموال إنتاجية، كنفقات الرواتب و الصيانة، ونفقات المستلزمات التي يحتاجها الإدارة الحكومية، و نفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، و تحصل الدولة عند إنفاقها للأموال على مقابل ، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني.

ب. **نفقات تحويلية:** هي تلك النفقات التي لا تتم بمقابل معين، أي أنها تمثل تيارا نقدية من قبل الدولة لا يقابله من قبل الأفراد بسلعة أو خدمة معينة و مثال ذلك نفقات دعم السلع و الخدمات، و نفقات الضمان الاجتماعي و نفقات و فوائد و أقساط الدين العام.[1]

3. تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:

أ. **نفقات إدارية:** و تشمل الرواتب، و الأجور، و المكافآت، و البدلات

ب. **نفقات اقتصادية:** وتشمل نفقات إقامة المشاريع، و نفقات إعانة المشاريع الاقتصادية، و نفقات خفض أسعار المواد الأساسية.

ت. **نفقات اجتماعية:** و تشمل المساعدات و الخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليمية، و صحية...

ث. **نفقات مالية:** وتشمل أقساط استهلاك الدين العام (قروض الدولة) و فوائده السنوية.

ج. **نفقات عسكرية:** و تشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة، و نفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية.[2]

4. تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها:

أ. **نفقات إنتاجية:** هي النفقات التي تعطي دخل" أي أن لها مردودة اقتصادية أي أنها تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي للدولة و توسيع الطاقة الإنتاجية.

ب. **نفقات استهلاكية:** هي نفقات ليس لها مردود اقتصادي، و تلك النفقات اللازمة لضمان سير المرافق العامة و يطلق البعض على هذه النفقات بالنفقات الجارية.[3]

5. تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

أ. **نفقات مركزية:** هي النفقات الموجهة لعموم المجتمع و التي تتولى الحكومة المركزية إنفاقها و مثالها نفقات الدفاع و الخارجية .

ب. **نفقات محلية:** هي نفقات موجهة على منطقة معينة و تقوم بإنفاقها غالبا الإدارات المحلية.[4]

---

[1] د محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة،عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2008، ص283.

[2] محمد شاكر عصفور ،مرجع سابق، ص284.

[3] عادل العلي، المالية العامة و القانون المالي و الضريبي، (ط2)؛عمان: إثراء للنشر و التوزيع، 2011، ص77.

[4] المرجع نفسه، ص79.

ثانيا: التقسيمات الوضعية

قد حدث تطور كبير على التقسيمات الوضعية تبعا لتطور العام الذي حصل في الفكر المالي و مهام الدولة و هي كالتالي:

1. **التقسيم الإداري:**

تعتبر الجهة الحكومية في هذا التقسيم المعيار في تصنيف و تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة كل جزء خاص بوزارة معينة، أو وحدة إدارية كبيرة ترتبط بالدولة، بتخصيص باب لكل وزارة أو إدارة لا يرتبط بوزارة، كما يخصص باب خاص لبعض النفقات ذات الطبيعة الخاصة، كالرواتب التقاعدية و الالتزامات الدولية ، ثم إلى أقسام يمثل كل قسم الدوائر و المديريات العامة.[1]

2. **التقسيم الوظيفي:**

يقوم هذا التقسيم على أساس نوع الخدمة أو الوظيفة التي تؤديها الدولة، و التي ينفق المال العام من أجلها، بصرف النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم به على هذا الأساس يتم تصنيف جميع النفقات العامة، و تبويبها في مجموعات متجانسة طبقا للخدمة العامة المتعلقة بوظائف الدولة، و في هذا الاتجاه يمكن تقسيم النفقات العامة على وظائف الشؤون الخارجية و الثقافية و التعليم و الشؤون الاجتماعية و الشؤون الاقتصادية و هكذا.[2]

3. **التقسيم الاقتصادي:**

ويعتمد تقسيم النفقات على طبيعتها الاقتصادية في البني المختلفة للاقتصاد القومي فتقسم إلى نفقات جارية و نفقات رأسمالية حيث تختلف كل منها من حيث:[3]

- الأمد الذي تستغرقه استهلاك السلع و الخدمات .
- العائد المتحقق.
- حجم المال المستخدم .
- التكرار و الانتظام.

[1] مجيد جعفر الكرخي، الموازنة العامة للدولة،بغداد: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجامعة المستنصرة، 1999، ص160.

[2] عادل العلي، مرجع سابق ، ص77.

[3] مجيد جعفر الكرخي، مرجع سابق، ص195.

المطلب الثالث: تقسيم الإنفاق العمومي في التشريع الجزائري.

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة حسب نص المادة23 من القانون رقم 84-17 إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار[1]:

أولا:نفقات التسيير.

وهي تلك النفقات اللازمة لسير جهاز الدولة الإداري والمتكونة أساسا من أجور الموظفين، مصاريف صيانة المباني الحكومية، لوازم المكاتب، وبالتالي لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي لم تقم بإنتاج أي سلعة حقيقية. وهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث تتوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة وتظهر نفقات التسيير في أربعة أبواب حسب نص المادة 24 من القانون رقم 84-17 هي[2]:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

البابين الأول و الثاني يتعلقان بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة يتم تفصيلها و توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما البابين الثالث و الرابع فيتعلقان بالدوائر الوزارية، ويتم توزيعها بموجب مراسيم التوزيع بتقسيم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية ونقطة الارتكاز في المراقبة المالية. في الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تقوم على تخفيض نفقات التسيير ما دامت غير منتجة، وتمثل تدميرا للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب وهذا حسب الكلاسيك ، لكن عند قيامنا بالتحليل نلاحظ أن الزيادة في قيمة هذه النفقات لا يمكن تجنبه،كونها تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العامة ، التي يجب أن تبقى مضمونة.

ثانيا: نفقات الاستثمار.

يتم توزيع هذه النفقات حسب المخطط الإنمائي السنوي للدولة وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتوزع على ثلاث أبواب[3]:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

---

[1] المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد28 بتاريخ 10/07/1984.

[2] المادة 24 ، من القانون 84-17، المرجع نفسه.

[3] المادة 35، من القانون 84-17، المرجع نفسه.

يسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعلم لنشاط الدولة الاستثماري حيث يظهر الفصل بين نفقات الاستثمار عموما، والعمليات برأس المال .ولهذا نلاحظ القطاعات التالية :المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة،الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية و الإدارية ، التربية والتكوين المنشآت الأساسية ،الاجتماعية والثقافية، السكن، المخططات البلدية للتنمية .ويتوزع القطاع إلى قطاع فرعي الذي يتجزأ بدوره إلى أنشطة محددة، ويعتبر النشاط مجال ضمن الاقتصاد الوطني ، يمكن تشخيصه بحيث ينفرد بخصوصيات ويمكن تعيينه بدقة، ويخضع توزيع الاعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الإنفاق العمومي.

المطلب الأول: ضوابط الإنفاق العمومي.

يقصد بضوابط النفقة العمومية القواعد التي يتم الاستناد إليها والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العمومية بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا[1].

أولا: ضابط المنفعة.

يقصد بهذا الضابط أن يكون الغرض من النفقات العمومية هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العمومية مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية. و يقصد بالمنفعة الحدية الاجتماعية مقدار الكسب الذي يعود على أفراد المجتمع ككل نتيجة النشاط الحكومي، أما التكلفة الحدية فيقصد بها مقدار ما ضحى به المجتمع من إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي.[2]

ثانيا: ضابط العقلانية الاقتصادية.

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما زادت النفقات، ولذا يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة .ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العمومية في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما وبالقدر اللازم فقط، لتحقيق المنافع الجماعية العمومية، هذا فضلا عما يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة من أدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العامة على الأوجه النافعة .ويكون ترشيد النفقات العمومية بالالتزام بالمبادئ التالية: [3]

1. **تحديد حجم أمثل للنفقات العمومية:** إذ أن وجود سلطة إقرار النفقة العمومية بيد الدولة لا يعني تماديها في الرفع من حجمها وإنما ذلك يكون بالاستناد لحجم أمثل يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العمومية للمجتمع بما هو مخصص لها من موارد مالي.
2. **إعداد دراسات الجدوى للمشروعات:** عن طريق تحديد العديد من العناصر: التكاليف الاستثمارية، التسويق، الربح المتوقع، آثار المشروع، العمالة ...، وتعتبر دراسات الجدوى من أهم الوسائل لتحقيق الرشادة في النفقات العمومية.
3. **تجنب الإسراف والتبذير:** إذ أن تعدد صور الإسراف والتبذير في ميدان النفقات العمومية يحتم العمل على تجنبها لكونها تفقد النفقات العمومية مبررات وجودها.

---

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، (ط1)؛علم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، 2008، ص 98.

[2] عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، (ط1)؛ دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص2.

[3] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 135.

وهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية وهي:

1. **مؤشر إنتاجية الإنفاق العام:** يعبر عن العلاقة بين الناتج الإجمالي المتولد عن النفقات العمومية والموارد المالية للناتج الاجتماعي أي كلما قلصت الموارد المالية ترفع إنتاجية النفقات العمومية.
2. **مؤشر الإنفاق العام الاستثماري:** يركز على:

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية.
- مدى قدرة المشروع على توفير رصيد من العملات الأجنبية.
- مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية.

ثالثا:ضابط الترخيص

تعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بعد الحصول على إذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العمومية أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف، والرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات وهي الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة، وبذلك فالرقابة تأخذ أشكالا ثلاثة[1] .

1. **الرقابة الإدارية:** وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في بند وارد في الميزانية العمومية وفي حدود الاعتماد المقرر. فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق وفي واقع الأمر أن هذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فاعلية بصدد ترشيد الإنفاق.
2. **الرقابة السياسية في البرلمان:** وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية، ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام والتخصيصات ، ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وحق إقرار أو رخص الاعتمادات الإضافية.
3. **الرقابة المحاسبية المستقلة:** وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني، وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة. ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الرقابة يعتبر أكثر فاعلية نظرا لتخصص القائمين به، وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة واللاحقة

[1] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص 25.

وحق وقف المخالفات والأخطاء المالية، وإبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها للتصحيح.

المطلب الثاني :حدود الإنفاق العام

يشكل سقف تحديد الإنفاق العام أهمية كبيرة في معظم دول العالم من حيث القيمة التي من خلالها يتم توزيع النفقات العامة والذي يجب أن يتحدد بقيمة معينة مقتطعة من الدخل القومي إلا أن هذا الأمر في الوقت الحالي لم يعد له أي أهمية تذكر خاصة في ظل الظروف المذهبية الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد القومي للدول والتي تختلف من فترة لأخرى في الدولة الواحدة وهنا يمكن التمييز بين 03 إيديولوجيات لتحديد الإنفاق العام[1] وهي:

1. **الإيديولوجية الفردية:**

هذه الإيديولوجية التي كانت سائدة في ظل الدولة الحارسة,فحجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل القومي وتبرير ذلك أن دور الدولة في ظل هذه الإيديولوجية يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالأنشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص أما عدا ذلك من أنشطة فمتروك لحرية الأفراد.

2. **الإيديولوجية التدخلية:**

يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية التي من الممكن أن يقوم بها الشخص الخاص كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية,العمل على ثبات قيمة النقود, تقديم الخدمات المجانية...، ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة.

3. **الإيديولوجية الجماعية:**

حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتملك الجماعات أدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتيا وتظهر هذه الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة أي ذات النمط الاشتراكي وتؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة وحدودها فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي في التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام بأكمله.[2]

[1] سوزي عدلي ناشر ,المالية العامة–الايرادات العامة,الميزانية العامة–،(ط1)؛بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2006،ص57.

[2] علي زغدود، المالية العامة،(ط2)؛ بن عكنون : ديوان المطبوعات الجامعية،200 6، ص(38– 39).

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي.

ظاهرة تزايد النفقات العمومية من ابرز الظواهر بروز في المالية الحديثة، و ذلك بعد التطور الذي لحق بدور الدولة، و ترجع أسباب هذه الظاهرة إلى أسباب ظاهرية و أخرى حقيقية و هي:

أولا: الأسباب الظاهرية في تطور النفقات العمومية.

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل هذا زيادة وتحسين فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العمومية المقدمة. وتكمن هذه الأسباب الظاهرية في:

1. انخفاض قيمة النقود.

يقصد بانخفاض قيمة النقود بانخفاض سيطرة وحدة النقد على السلع والخدمات وهو ما يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يعبر عنه بالتضخم، بحيث تدفع الدولة عددا من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات. فالزيادة هنا في رقم النفقات العمومية وبالتالي هي زيادة ظاهرية.[1]

2. اختلاف طرق المحاسبة وأساليب وآليات وضع الميزانيات.

يعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الاسمي للنفقات، فلقد كانت الموازنات تعد في السابق على أساس طريقة الموازنة الصافية أي تشخيص الإيرادات العمومية بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء المقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العمومية للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات[2]. أما الآن فإن الميزانيات العمومية تسجل فيها جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها كافة، مما أدى إلى تضخم رقم النفقات العمومية بالرغم من عدم حدوث أي زيادة حقيقية في هذه النفقات، كما أن اختلاف الفن الإحصائي– كالطريقة والوسيلة والوقت – المتبع من سنة لأخرى قد يؤدي إلى إيجاد زيادة ظاهرية رقمية عددية في النفقات العمومية.[3]

3. اتساع إقليم الدولة.

إن اتساع إقليم الدولة بضم أقاليم إليها يترتب عليها زيادة النفقات العمومية، زيادة تختلف بحسب مساحة وطبيعة ودرجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي في هذه الأقاليم وتعتبر هذه الزيادات في النفقات

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية: دار الجامعة للنشر،2000، ص62.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص186.

[3] خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص84.

العمومية زيادة ظاهرية بالنسبة لسكان الدولة الأصليين لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام بالنسبة إليهم ولا زيادة في أعباء التكاليف العمومية الملقاة على عاتقهم[1].

4. زيادة عدد السكان.

تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر سببا لزيادة النفقات العمومية، وذلك لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة (الصحة، التعليم،...) فزيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم بهدف الرعاية الصحية والغذائية والتعليمية إلى غير ذلك من الالتزامات، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد المتقاعدين يرغم السلطات على تخصيص مبالغ ليم أيضا مما يزيد من حجم النفقات، وعلى هذا فإن زيادة نسبة حجم النفقات العمومية بنفس نسبة التزايد السكاني. يعني أن زيادة حجم النفقات العمومية ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية فقط.[2]

ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العمرية.

ويقصد بها الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العمومية، ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، وعلى زيادة الأفراد الذين يعانون من النفقات العمومية، إذا ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها دون تغيير، أي أن هذه الزيادة في النفقات العمومية تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات[3]، ويمكن إجمال هذه الأسباب الحقيقية في:

1. الأسباب الإدارية.

تترتب عن نمو وظائف الدولة وتنوعها تضخم الأداة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات للقيام بالخدمات العامة و الإشراف على حسن سير المشروعات العامة، على أنه كلما كانت الإدارة رشيدة كلما كان الازدياد مقبولا.[4]

2. الأسباب الاقتصادية.

تأخذ الأسباب الاقتصادية لتزايد النفقات العمومية مظاهر عدة منها:

- زيادة الدخل القومي تمكن الدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطع منه في صورة تكاليف وأعباء عامة، حتى ولو لم تزد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها، وبالتالي فإن هذه الموارد المتاحة تشجع الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الأوجه[5].

[1] زينب حسين عوض الله،مبادئ المالية العامة، بيروت:الدار الجامعية للطباعة و النشر،1998،ص60.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،اقتصاديات المالية العامة، القاهرة:الدار الجامعية، 2005/2004، ص184.

[3] عبد الله خباية، مرجع سابق، ص86.

[4] مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2004،ص222.

[5] عادل أحمد حشيش،أساسيات المالية العامة–مدخل دراسة الفقه المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2006،ص100.

- توسع الدولة في إنشاء الاستثمارات العمومية التي كانت فيما مضى حكرا على القطاع الخاص كمشاريع المياه والكهرباء والمواصلات بمختلف أشكالها مما يؤدي إلى زيادة أعداد الموظفين والعمال فتزيد تبعا لذلك حجم الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة[1].
- التنافس الاقتصادي الدولي أيا كان سببه يؤدي إلى زيادة النفقات العمومية إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير والمنافسة للمشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.[2]

3. الأسباب الاجتماعية.

وهي نتيجة عدة عوامل من بينها زيادة تمركز السكان في العواصم والمدن الكبرى مما ينتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات العامة الأساسية، صحة، تعليم، هياكل ثقافية، كما أن ارتفاع المستوى الثقافي أدى إلى ارتفاع درجة المطالبة الاجتماعية (عن طريق النقابات، الجمعيات، .. الخ). وهذا أدى إلى زيادة تدخل الدولة و منه زيادة النفقات العمومية[3].

4. الأسباب السياسية.

تتمثل الأسباب السياسية في:

- انتشار المبادئ الديمقراطية على الحكومات تميل إلى الإسراف في الأنفاق.
- نمو دور الدولة ومسؤوليتها و تحولها من دولة غير مسئولة إلى دولة مسئولة يزيد من الحالات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الأضرار التي تسببها لهم أعمال وتصرفات الإدارة العامة[4].
- تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها خلال فترة توليه الحكم في زيادة النفقات العمومية لكسب رأي أنصاره، ولتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي يتصف دائما بالطموح.
- مدى انتشار القيم الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة القائمين على أمورها.
- العلاقات الدولية وذلك من خلال التمثيل السياسي والمشاركة في عضوية المنظمات الدولية[5].

[1] عادل احمد حشيش و رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،1998،ص167.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص61.

[3] عبد المجيد قدي،مرجع سابق ،ص188.

[4] محمد الصغير بعلي و يسري أبو العلا،المالية العامة، عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع،2003 ،ص47.

[5] عبد الله خباية، مرجع سابق، ص90.

5. الأسباب المالية.

من أهمها معاونة على زيادة النفقات العمومية سهولة الاقتراض في العصر الحاضر، مما أدى إلى كثرة التجاء الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد من الخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي وخاصة في الشؤون الحربية، فضلا عما تتبعه خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من زيادة في النفقات. كذلك يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية و بذلك تزداد النفقات العمومية[1].

6. الأسباب العسكرية.

إن تكرار الحروب وما تخلفه من مآسي و دمار تترتب عليها تعويضات لمنكوبي هذه الحروب ومعاشات التقاعد لمقعدي الحروب أو الأرامل من جهة، كما يتطلب بعد الحرب إعادة إعمار البلاد أضف إلى ذلك عامل الخوف من الحروب والاستعداد لها قد يستلزم فرض الخدمة العسكرية الإجبارية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة الدائمة وتسليحها، وزيادة التسابق نحو التسلح بين الدول وإنتاج الأسلحة واستبدال القديم منها بما هو مستحدث ، كله يتطلب زيادة ضخمة في النفقات[2].

خاتمة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري للإنفاق العمومي حيث تبين أن الإنفاق العمومي هو مبلغ يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام قصد إشباع حاجة عامة، كما تبين لنا تقسيماته و أهميته ، و كذلك العوامل المؤثرة عليه من ضوابط و حدود ، و قد خلصنا إلى أن الإنفاق العمومي وسيلة أساسية تستعملها الميزانية ويقوم عليها تدخل الدولة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والذي يترجم سياسة الحكومة ومدى نجاعتها والتي تتجلى من خلال طبيعة الإنفاق وتقسيمه على القطاعات المختلفة.

[1] عادل احمد حشيش،مرجع سابق،ص102.

[2] فاطمة سويسي، المالية العامة –موازنة الضرائب–، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب،2005،ص59.

الفصل الثالث: دراسة أثر السياسة المالية على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

تمهيد الفصل:

سنقوم ضمن هذا الفصل بدراسة مسار السياسة المالية خلال فترة الدراسة و أثرها على الإنفاق العمومي في الجزائر باستعمال دراسة قياسية لأدوات السياسة المالية ولذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة(2018– 1990).

المبحث الثاني : السياسة المالية على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2018– 1990).

المبحث الأول: تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة(1990-2018).

شهدت السياسة المالية الجزائرية عدة تطورات، أين قامت الحكومة الجزائرية بتغيير القرارات والأنظمة المالية، و ضمن هذا المبحث سنتطرق لتطور الإيرادات العامة و النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة(1990-1999).

الجدول (01): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	سعر البرميل (دولار/1 برميل)
1990	160.2	76.2	84	472.8	22.2
1991	272.4	161.5	110.9	752.5	18.3
1992	316.8	201.3	115.5	918.6	19.9
1993	320.1	185.0	135.1	1161.7	17.8
1994	434.2	257.7	176.5	1471.4	16.3
1995	600.9	358.8	242.1	1966.5	17.6
1996	824.8	519.7	305.1	2494.9	21.7
1997	926.6	592.5	334.1	2716.4	19.5
1998	774.6	425.9	348.7	2830.5	19.86
1999	950.5	588.3	358.4	3248.2	17.91

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

- IMF Staff Country Report No. 98/87", Septembre1998, (Page consulté Le5/1/2022), sur le site:<Adresse URL: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/1998/cr9887.pdf>
- IMF Staff Country Reports: Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria: on site: > https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1DZAEA2021001.ashx<
- Bank of Algeria reports:
  >ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf<
  > https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf<
  >https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf<
  >https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf<
  > https://www.bank-of-algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc<

الشكل (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

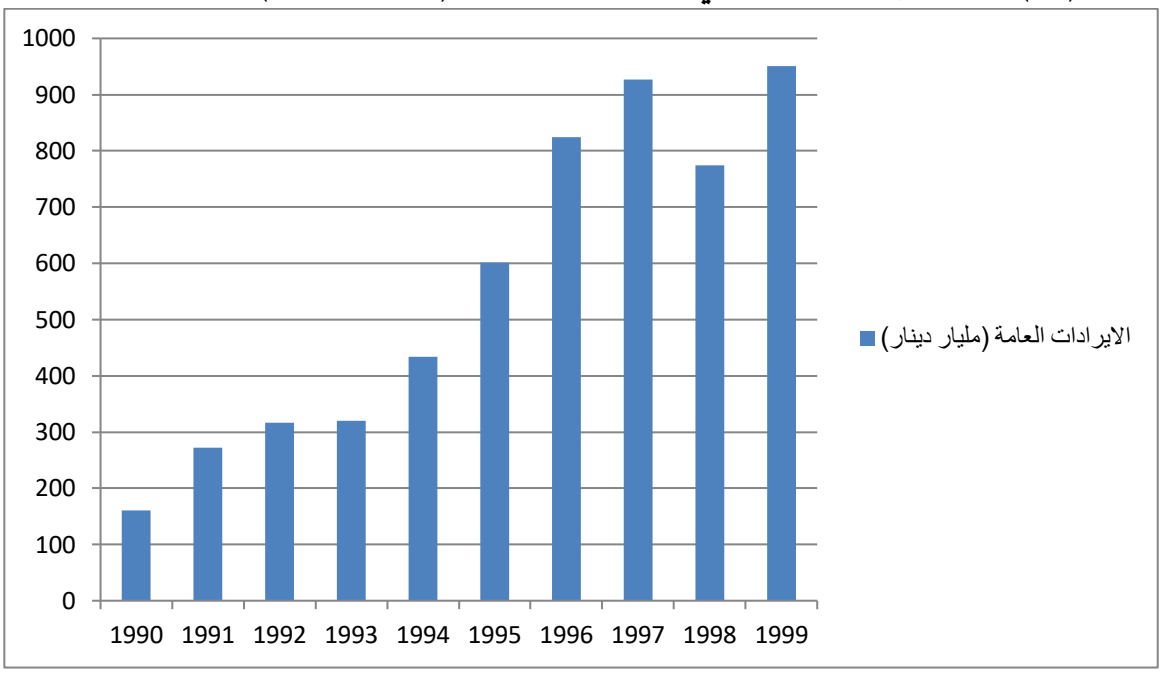

المصدر: من طرفنا انطلاقا من معطيات الجدول (01).

$$\text{نسبة تطور الايرادات} = \frac{\text{ايرادات سنة } 1990}{\text{ايرادات سنة } 1999} * 100$$

$$16.85\ \% = \frac{160.2}{950.5} * 100$$

تطورت نسبة الإيرادات خلال هذه الفترة بقيمة 16.85%، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999 شهدت ارتفاعا ، حيث انتقلت من 160.2 مليار دج سنة 1990 إلى 950.5 مليار سنة 1999، وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي انتقلت من 472.8 سنة 1990 إلى 3248.2 سنة 1999، ويرجع ذلك إلى ارتفاع إيرادات المحروقات من 76.2 سنة 1990 إلى 588.3 سنة 1999، مع تسجيل انخفاض سنة 1998، ويرجع ذلك إلى انخفاض إيرادات المحروقات.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات في الجزائر(2000-2009).

الجدول (02): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة في الجزائر(2000-2009).

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	سعر البرميل (دولار/1 برميل)
2000	1578.1	1213.2	364.9	4098.8	28.5
2001	1505.5	1001.4	488.5	4235.6	24.85
2002	1603.2	1007.9	595.1	4455.3	25.24
2003	1966.6	1350.0	616.6	4260.8	28.96
2004	2229.7	1570.7	1022.1	4537.7	38.66

54.64	5264.2	883.1	2352.7	3082.5	2005
65.85	6126.7	840.5	2799.0	3639.8	2006
74.95	7519.0	724.1	2796.8	3687.8	2007
99.97	11042.8	652.5	4088.6	5111.0	2008
62.25	10034.3	1263.3	2412.7	3676.0	2009

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

- IMF Staff Country Report No. 98/87", Septembre1998, (Page consulté Le5/1/2022), sur le site:<Adresse URL: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/1998/cr9887.pdf>
- IMF Staff Country Reports: Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria: on site: > https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1DZAEA2021001.ashx<
- Bank of Algeria reports: >ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf< > https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf< >https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf< >https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf< > https://www.bank-of-algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc<

الشكل (04): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009).

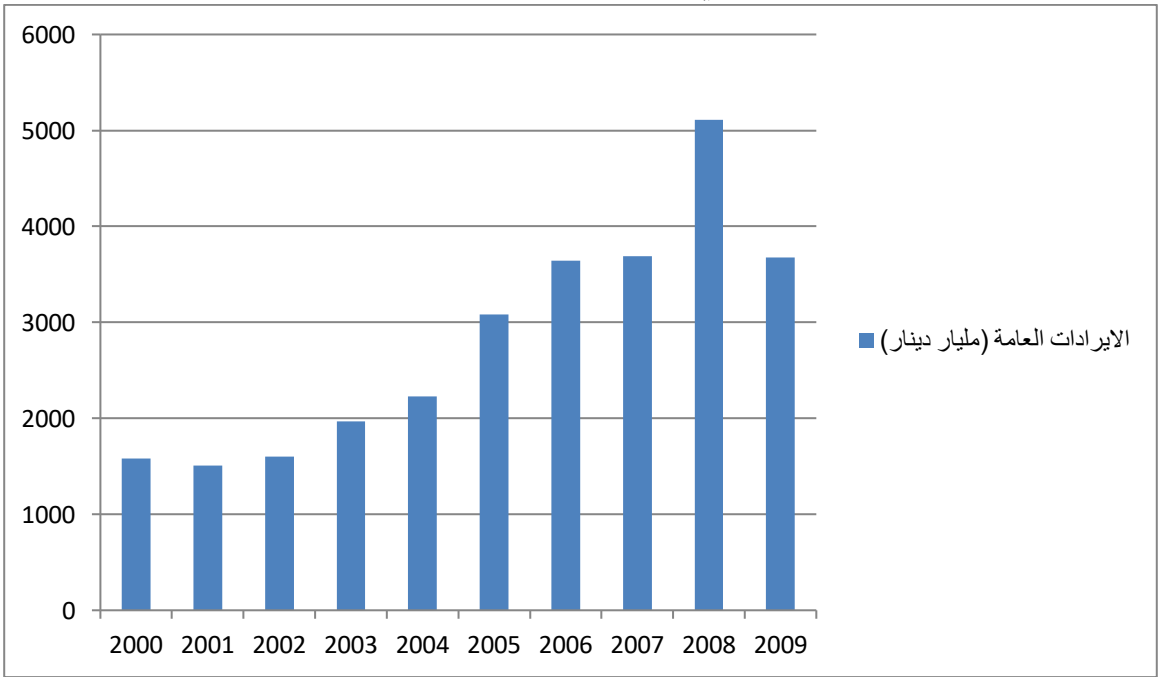

المصدر: من طرفنا انطلاقا من معطيات الجدول (02).

$$\text{نسبة تطور الايرادات} = \frac{\text{ايرادات سنة } 2000}{\text{ايرادات سنة } 2009} * 100$$

$$42.92\ \% = \frac{1578.1}{3676.0} * 100$$

تطورت نسبة الإيرادات خلال هذه الفترة بقيمة 42.92%، حيث نلاحظ أن الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2009، عرفت ارتفاعا، حيث انتقلت من 1578.1 مليار دج سنة 2000 إلى

5111.0 مليار سنة 2008، وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي، انتقلت من 4098.8 سنة 2000 إلى 11042.8 سنة 2008، ثم انخفضت الإيرادات العامة حتى 3676.0 مليار سنة 2009، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، وانخفاض أسعار البترول إلى 62.25 دولار مقارنة سنة 2008 بـ 99.97 دولار.

المطلب الثالث: تطور الإيرادات في الجزائر خلال الفترة(2010–2018).

الجدول (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010–2018).

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	سعر البرميل (دولار/1 برميل)
2010	4392.9	2905.0	1487.8	12049.5	80.15
2011	5790.1	3979.7	1810.4	14384.8	112.94
2012	6339.3	4184.3	2155.0	16208.7	111.045
2013	5940.9	3678.1	2262.8	16650.2	109.55
2014	5738.4	3388.4	2349.9	17242.5	100.23
2015	5103.1	2373.5	2729.6	16591.9	53.06
2016	5012.0	1683.0	3329.0	17514.6	45.5
2017	6048.0	2177.0	3871.0	18575.8	54.1
2018	6827.0	2887.0	3940.0	20259.0	71.2

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

- IMF Staff Country Report No. 98/87", Septembre1998, (Page consulté Le5/1/2022), sur le site:<Adresse URL: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/1998/cr9887.pdf>
- IMF Staff Country Reports: Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria: on site: > https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1DZAEA2021001.ashx<
- Bank of Algeria reports:

>ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf<
> https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf<
>https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf<
>https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf<
> https://www.bank-of-algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc<

الشكل (05): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

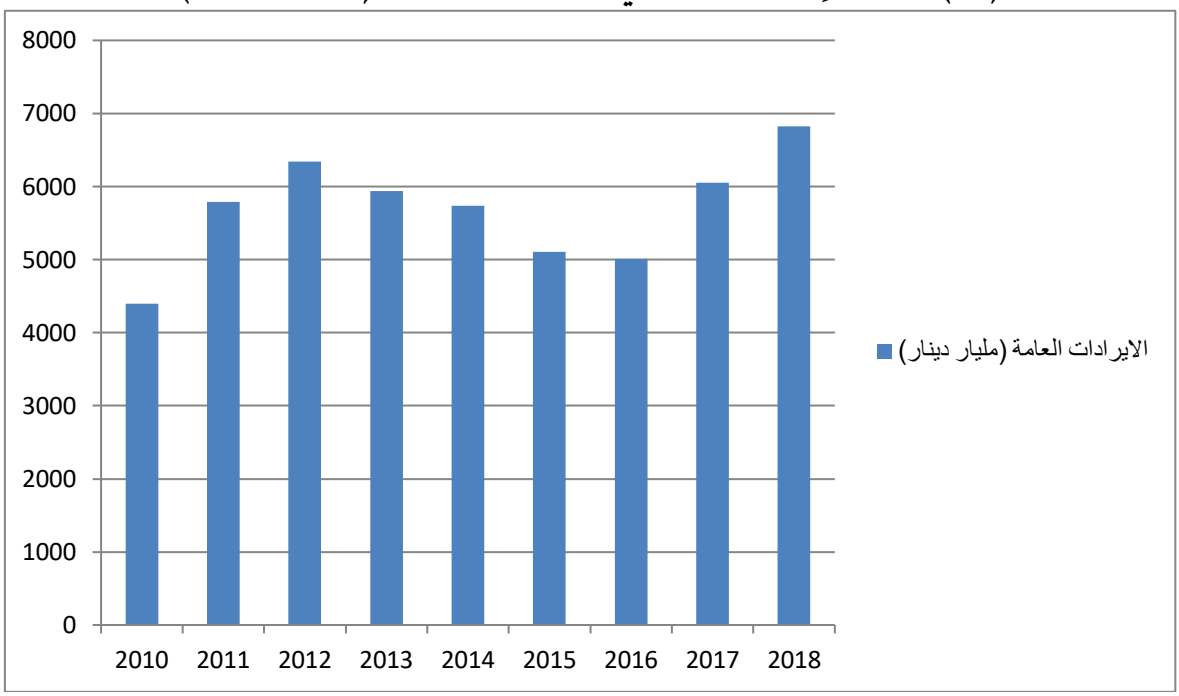

المصدر: من طرفنا انطلاقا من معطيات الجدول (03).

$$\text{نسبة تطور الايرادات} = \frac{\text{ايرادات سنة } 2010}{\text{ايرادات سنة } 2018} * 100$$

$$64.34\ \% = \frac{4392.9}{6827.0} * 100$$

تطورت نسبة الإيرادات خلال هذه الفترة بقيمة 64.34%، حيث عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا خلال الفترة 2010- 2012، حيث انتقلت من 4392.9 مليار دج سنة 2010 إلى 6339.3 سنة 2012 و بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي انتقلت من 12049.5 سنة 2010 إلى 16208.7 سنة 2012 .

ويرجع ذلك إلى ارتفاع إيرادات المحروقات، وكذا ارتفاع أسعار البترول ثم عرفت انخفاضا في كل من سنة 2013 و2014 و 2015 و 2016، مسجلة بذلك 5940.9 مليار دج و 5738.4 مليار دج و5103.1 مليار دج و5110.1 مليار دج على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول والى انخفاض إيرادات المحروقات ، لتعود للارتفاع من جديد في سنتي 2017 و 2018 عند ارتفاع كل من أسعار البترول و إيرادات المحروقات لتسجل بذلك 6047.9 مليار دج و 6751.4 مليار دج على التوالي.

المبحث الثاني: تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة(1990-2018).

النفقات العامة في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن قيمة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه القيمة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة.

المطلب الأول: تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة(1990-1999).

الجدول (04): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

السنوات	نفقات الميزانية	النفقات الجارية	نفقات رأس المال	الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	سعر البرميل (دولار/1 برميل)
1990	142.5	96.9	45.6	472.8	22.2
1991	235.3	183.3	52	752.5	18.3
1992	308.7	236.1	72.6	918.6	19.9
1993	390.5	288.9	101.6	1161.7	17.8
1994	461.9	344.7	117.2	1471.4	16.3
1995	589.1	444.4	144.7	1966.5	17.6
1996	724.6	550.6	174.0	2494.9	21.7
1997	845.1	643.5	201.6	2716.4	19.5
1998	875.6	663.8	211.8	2830.5	19.86
1999	961.6	774.7	186.9	3248.2	17.91

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

- IMF Staff Country Report No. 98/87", Septembre1998, (Page consulté Le5/1/2022), sur le site:<Adresse URL: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/1998/cr9887.pdf>
- IMF Staff Country Reports: Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria: on site: > https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1DZAEA2021001.ashx<
- Bank of Algeria reports:
  >ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf<
  > https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf<
  >https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf<
  >https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf<
  > https://www.bank-of-algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc<

الشكل (06): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

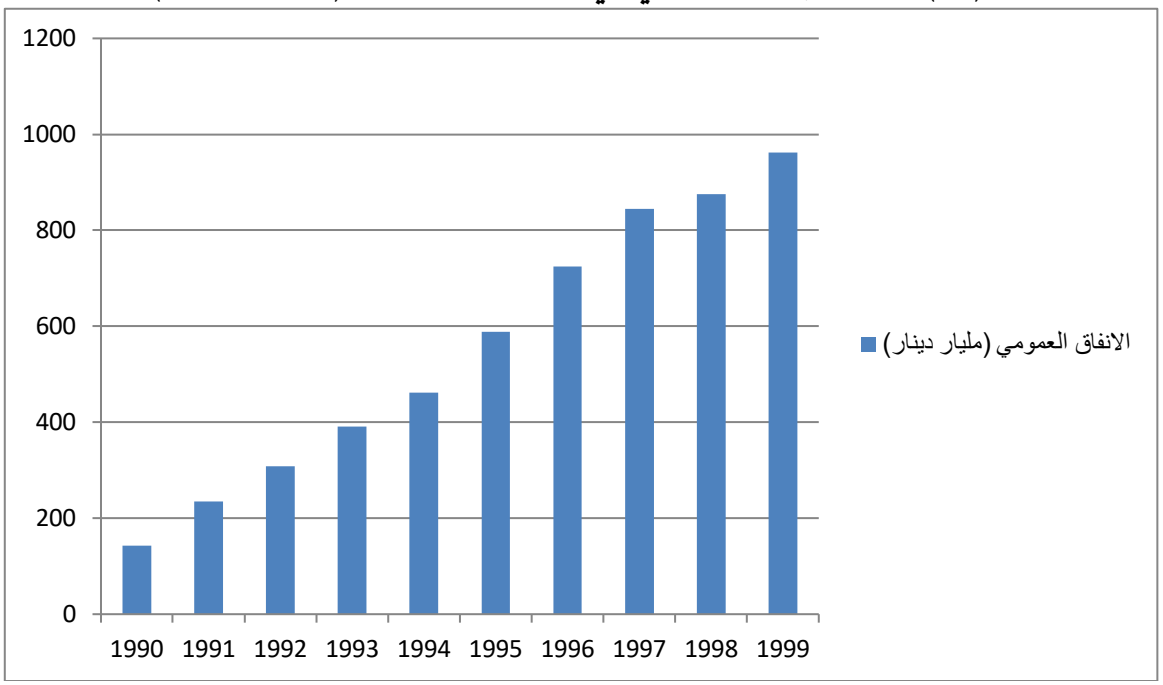

المصدر: من طرفنا انطلاقا من معطيات الجدول (04).

من خلال الجدول والشكل يتضح أن حجم النفقات العامة في الجزائر لسنة 1990 قدر ب 142.5 مليار دج ليرتفع في السنة الموالية إلى 235.3 مليار دج، بعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتبلغ سنة 1999 ما قيمته 961.9 مليار دج حيث قدرت نسبة تطور النفقات خلال هذه الفترة بـ 14.8%. يرجع هذا لارتفاع إيرادات الجزائر خلال هذه الفترة و الذي يرجع بدوره لارتفاع أسعار البترول.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009).

الجدول (05): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009).

السنوات	نفقات الميزانية	النفقات الجارية	نفقات رأس المال	الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	سعر البرميل (دولار/1 برميل)
2000	1178.1	856.2	321.9	4098.8	28.5
2001	1321.0	963.6	357.4	4235.6	24.85
2002	1550.6	1097.7	452.9	4455.3	25.24
2003	1752.7	1199.0	553.7	4260.8	28.96
2004	4175.7	2227.3	1948.4	4537.7	38.66
2005	3108.5	1673.9	1434.6	5264.2	54.64
2006	2453.0	1437.9	1015.1	6126.7	65.85
2007	2052.0	1245.1	806.9	7519.0	74.95
2008	1891.8	1251.1	640.7	11042.8	99.97
2009	4246.3	2300.0	1646.3	10034.3	62.25

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

- IMF Staff Country Report No. 98/87", Septembre1998, (Page consulté Le5/1/2022), sur le site:<Adresse URL: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/1998/cr9887.pdf>
- IMF Staff Country Reports: Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria: on site: > https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1DZAEA2021001.ashx<
- Bank of Algeria reports:

>ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf<
> https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf<
>https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf<
>https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf<
> https://www.bank-of-algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc<

الشكل (07): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

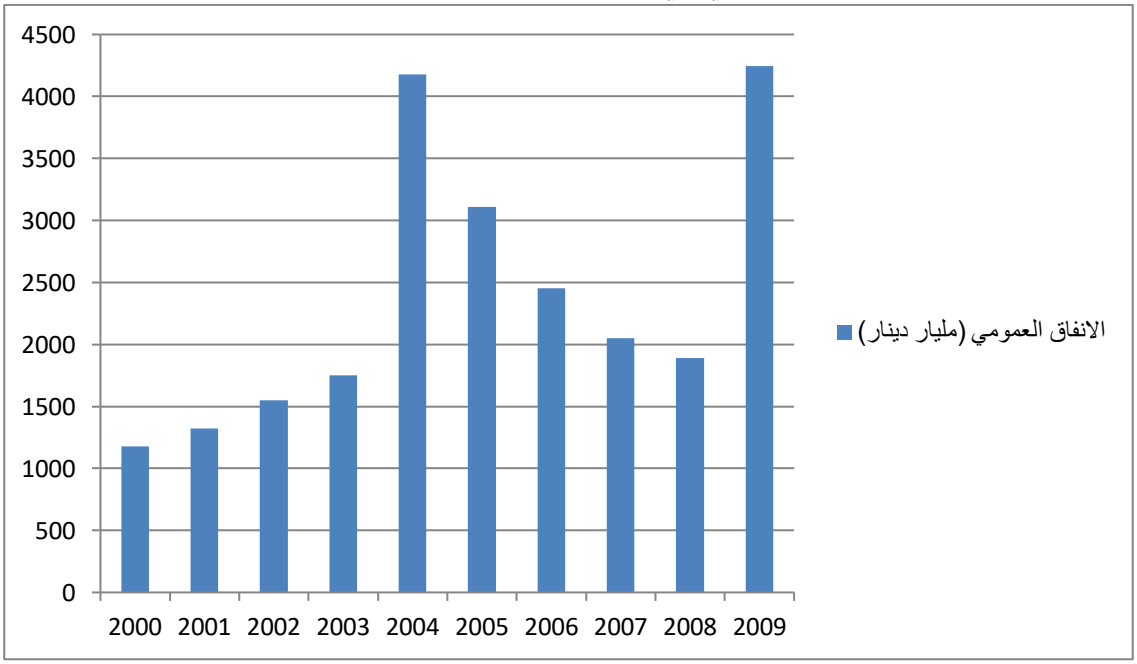

المصدر: من طرفنا انطلاقا من معطيات الجدول (05).

نلاحظ أن حجم النفقات خلال هذه الفترة كان متذبذب قليلا حيث سجل تزايد من 2000 حتى 2004 حيث قدر بـ 4175.7 مليار دج ثم انخفاض لقيمة 1891.8 مليار دج سنة 2008 ثم صعد حتى 4246.3 مليار دج سنة 2009، و كانت نسبة تطور النفقات خلال هذه الفترة بـ 27.74%.

و يعود هذا لتطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004 ودعم النمو 2005 - 2009 و كان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت سنة 2008 حوالي 98.96 دولارا للبرميل غير انها انخفضت وتراجعت سنة 2009 لتصل الى 62.35 دولار للبرميل ويرجع هذا الانخفاض في أسعار النفط إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدتها سنة 2009 ، وبقيت النفقات العامة في الارتفاع بالرغم من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال سنة 2009 ، يعود هذا الارتفاع المستمر للنفقات للسياسات التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل...[1]

[1] مغنية هواري، السياسة المالية و أثرها على النمو الاقتصادي، مشروع أطروحة استكمالا لنيل شهادة الدكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2016-2017، ص225.

المطلب الثالث: تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة(2010-2018).

الجدول (06): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	نفقات الميزانية	النفقات الجارية	نفقات رأس المال	الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	سعر البرميل (دولار/1 برميل)
2010	4466.9	2659.0	1807.9	12049.5	80.15
2011	5853.6	3879.2	1974.4	14384.8	112.94
2012	7058.1	4782.6	2275.5	16208.7	111.045
2013	6092.1	4204.3	1887.8	16650.2	109.55
2014	6995.7	4494.3	2501.4	17242.5	100.23
2015	7656.3	4617.0	3039.3	16591.9	53.06
2016	7355.0	4586.0	2712.0	17514.6	45.5
2017	7638.0	4677.0	2605.0	18575.8	54.1
2018	8223.0	5314.0	2418.0	20259.0	71.2

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

- IMF Staff Country Report No. 98/87", Septembre1998, (Page consulté Le5/1/2022), sur le site:<Adresse URL: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/1998/cr9887.pdf>
- IMF Staff Country Reports: Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria: on site: > https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1DZAEA2021001.ashx<
- Bank of Algeria reports:

>ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf<
> https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf<
>https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf<
>https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf<
> https://www.bank-of-algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc<

الشكل (08): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

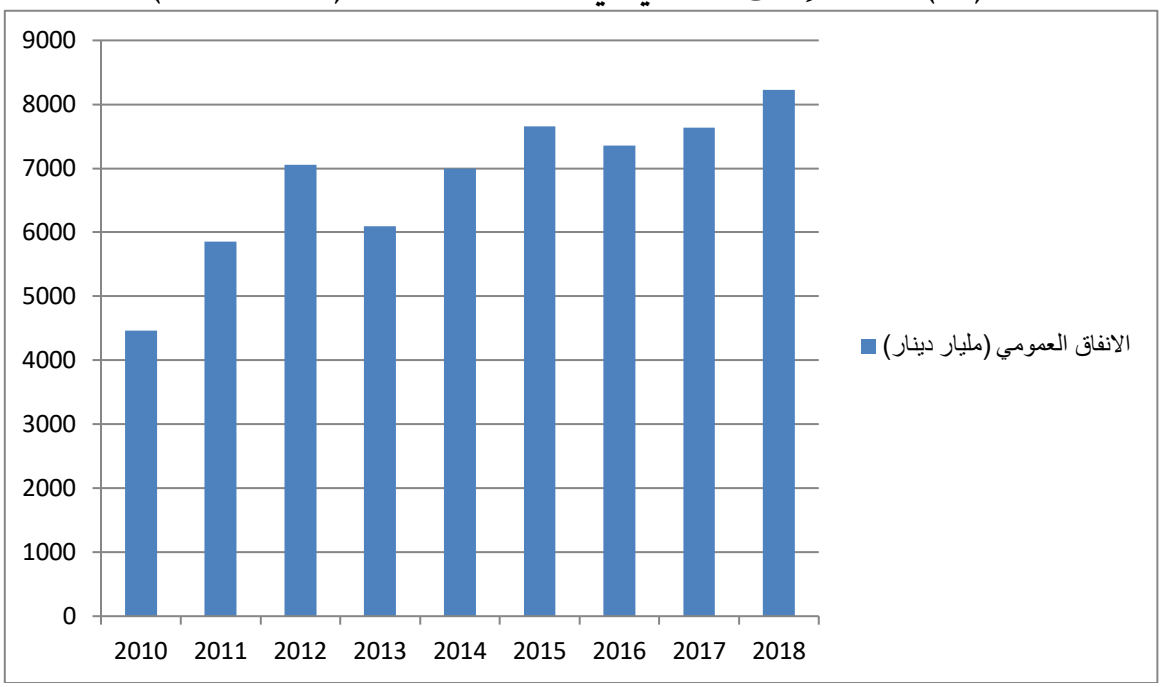

المصدر: من طرفنا انطلاقا من معطيات الجدول (06).

واصلت النفقات العامة في التصاعد بعد سنة 2009 من 4466.9 مليار دج سنة 2010 حتى 8223.0 مليار دج سنة 2018 بنسبة قدرها 54.32%.

الأمر نفسه كما ذكرنا في المطلب السابق بالنسبة لهذه الفترة التي ارتفعت فيها نفقات ميزانية الجزائر ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لعودة تحسن وارتفاع أسعار النفط بعد الأزمة المالية التي شهدتها سنة2009 حيث بلغت أسعار النفط سنة 2011 حوالي 112.94 دولارا للبرميل، أما الفترة من 2012 – 2018 استمرت النفقات في الارتفاع لتبلغ 8223.0 مليار دج سنة 2018 بالرغم من عودة انخفاض أسعار النفط التي قدرت ب 71.2 دولار للبرميل.[1]

[1] مغنية هواري، مرجع سابق ص225.

المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالإنفاق العمومي.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين السياسة المالية و الإنفاق العمومي

الشكل(09): تطور كل من الإرادات العامة الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

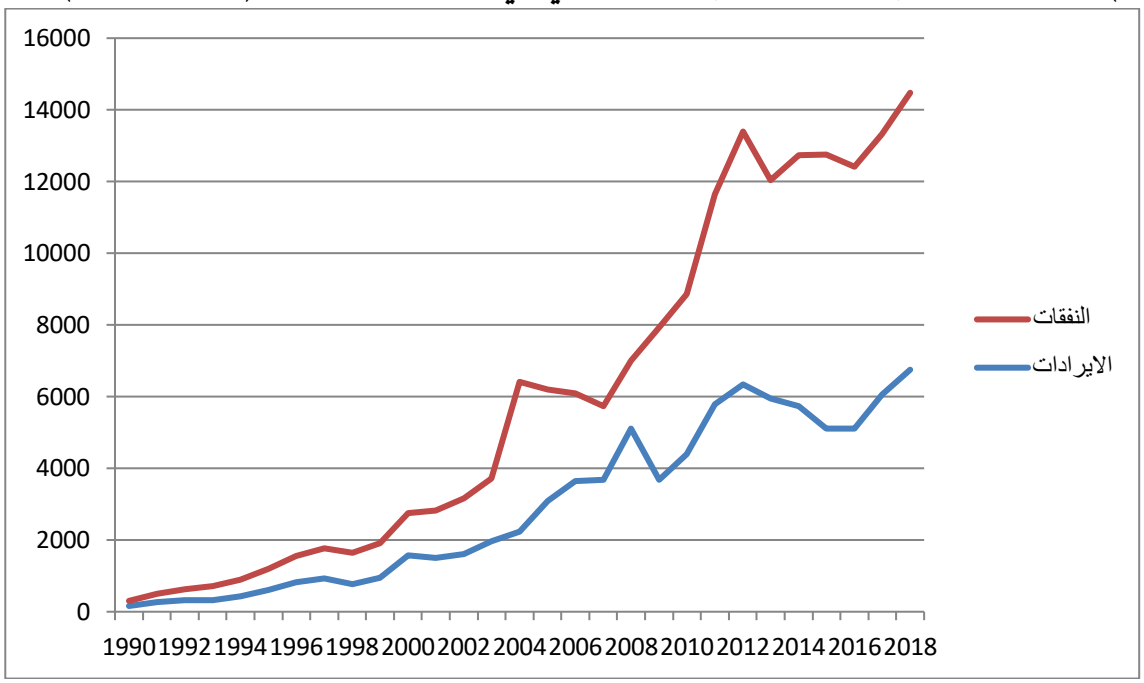

المصدر: من طرفنا انطلاقا من معطيات الجداول السابقة.

الشكل (10): تطور أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال الفترة (1990-2018).

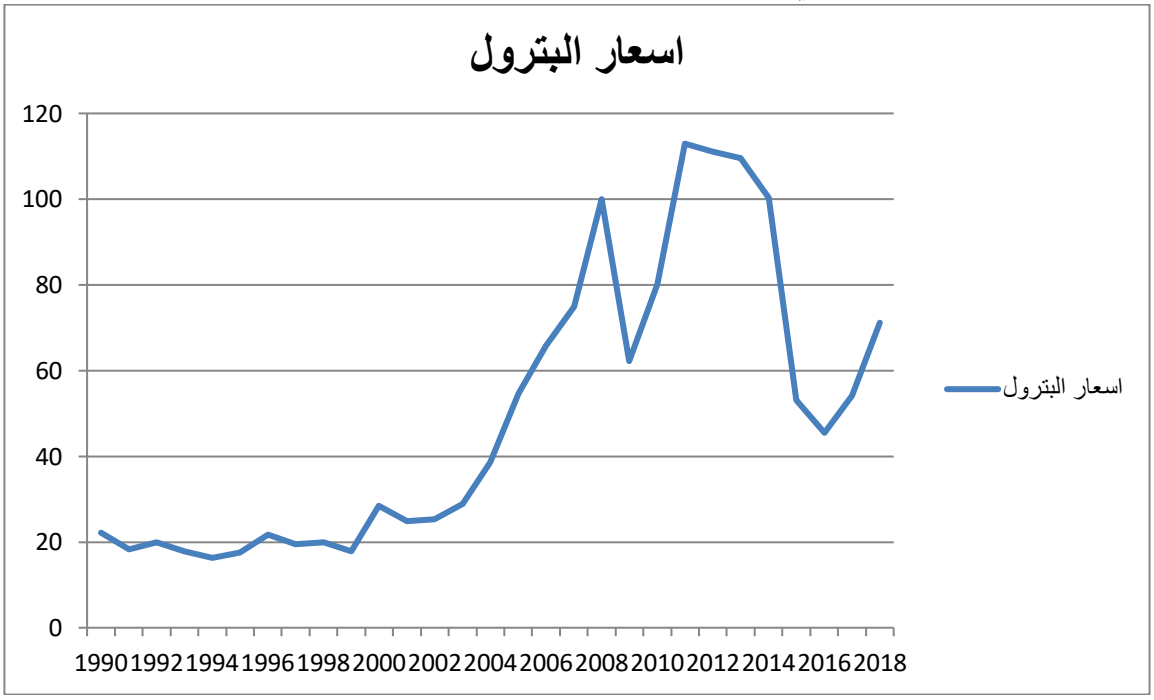

المصدر: من طرفنا اعتمادا على معطيات الجداول السابقة.

إن بوادر الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 1986 إمتدت أثارها إلى غاية سنوات التسعينات فمع بداية سنة 1990 كان الاقتصاد الجزائري يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على 67% من المداخيل الخارجية[1]، هذا ما أدى بالجزائر بالتوجه نحو القيام بإصلاحات هيكلية و ذلك في كافة الميادين استعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق، في ظل الإطار تميزت السياسة الإنفاقية بالانكماش بالرغم من تزايد معدلات الإنفاق العام ، و يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى التخلي التدريجي للدولة عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيها يتعلق بدعم الأسعار، و التي شكلت محورا أساسيا في مجال الإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها[2] ، كما أن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، هذه الأخيرة عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و ذلك بهدف زيادة الطلب الكلي الإجمالي الذي راوح مكانه سنتي 1999 و2000، فمبلغ 525 مليار دينار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، و لهذا فإن السياسة الانفاقية للأربع سنوات الأولى من الألفية الثالثة 2000–2004 شهدت تطورات هامة، فقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة و يعود هذا الارتفاع في النفقات إلى تأثير برنامج الانتعاش الاقتصادي و كذا التكفل بآثار الكوارث الطبيعية[3]، كما أن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع حجم الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات فالجزائر أنفقت متوسطاً سنوياً في مجال الاستثمار العمومي يفوق % 10 من الناتج المحلي الإجمالي لتجني بعدها نمواً سنوياً ضعيفاً3.41% كمتوسط (2000–2018) مما يكشف عن وجود اختلالات كبيرة في الاقتصاد الجزائري وعدم فعاليات السياسات الاقتصادية المتبعة، فصرف حوالي 443 مليار دولار في الثلاث برامج التنموية منذ 2001 م مقابل الحصول على معدلات نمو ضعيفة يعني أن السلطات فشلت في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في ظل سيطرة قطاع المحروقات التي تصل مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام حوالي 46%.[4]

و بعد انخفاض النفقات بنسبة 4.7% في سنة 2016 م، نتيجة لسياسة توحيد الموازنة، التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق شبه توازن الميزانية سنة 2019م، غير أنّه تم التخلي عنها منذ ذلك الحين، استقرت النفقات الكلية للميزانية في سنة 2017 م، لترتفع بعد ذلك بنسبة 6.1% سنة 2018 م، بينما

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001 ، ص357

[2] نذير ياسين، أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة(1970– 2010)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص29.

[3] محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003 ، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، 24 أكتوبر 2004،ص7.

[4] كروش صلاح الدين، أثر أدوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000–2018، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الوادي الجزائر: المجلد 07 ،العدد 01 ،مارس 2022،ص602.

سجلت نسبة ارتفاع قدرها 85% بين سنتي 2000 و 2018 م، وهي نسبة جد معتبرة تبين مقدار التضخم في حجم النفقات الكلية للميزانية بين هاتين السنتين.

من حيث المبالغ فقد قُدرّت النفقات العمومية في 2018 م ب 7726.3 مليار دينار مقابل 4466.9مليار العام 2010 م و1 .1178 مليار العام 2000 م أي بزيادة بنسبة 85% بين سنتي (2000–2018م)، و قد نجم هذا الارتفاع في إجمالي النفقات بصفة كاملة عن الزيادة الحادة في نفقات رأس المال بنسبة 89.5% خلال الفترة (2000–2018م) كذلك.

نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت النفقات الكلية بشكل طفيف في سنة 2018 م، إلى 38.0%مقابل 39.2% العام 2017م، أما في سنة 2000 م فقد سجلت نسبة28.74%.

بلغت نفقات التسيير الفعلية 4648.3 مليار دينار؛ أي مستوى أعلى بقليل من النفقات المدرجة في قانون المالية 2018 م (4584.5 مليار دج) في المقابل، لم تمثل نفقات رأس المال (3078.0مليار دج) نقداً سوى 76.1% من النفقات المدرجة في الميزانية(4043.3 مليار دج) في الواقع، تجاوزت نفقات التجهيز المصروفة(2549.4 مليار دج) النفقات المدرجة في الميزانية بشكل كبير(2175.0 مليار)، في حين أن العمليات على رأس المال (دعم سعر الفائدة، المساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي، متأخرات المدفوعات...) المصروفة، كانت أقل من تلك المدرجة في الميزانية، بواقع 528.6 مليار دينار و 1868.3 مليار دينار، على التوالي.

في العام 2018 م عرفت النفقات الجارية شبه استقرار بواقع 4648.3 مليار دينار، مقابل 4677.2مليار سنة 2017 م، أما تفصيلاً فقد عرفت كل من نفقات المستخدمين ومعاشات المجاهدين وكذا الدعم الموجه للمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والفوائد على الدين العام، انخفاضا طفيفا، بينما ارتفعت التحويلات الجارية بنسبة 13.8% لتبلغ 1144.4 مليار دينار.

فيما يتعلق بنفقات رأس المال، فبعد أن انخفضت بقوة العام 2016م (–10.8%) وبشكل أكثر اعتدالاً العام الموالي (2017م) حيث سجلت (–3.9%)، سجلنا ارتفاعاً من جديد العام 2018 م لتبلغ 3078.0 مليار دج (+18.1%)، وقد نتجت هذه الزيادة في نفقات التجهيز حصرياً عن الزيادة في العمليات المتعلقة برأس المال(مخصصات الحسابات الخاصة، دعم أسعار الفائدة، دفع المتأخرات، المساهمة في ميزانية صندوق الضمان الاجتماعي)التي تضاعفت بأكثر من 8 مرات منتقلة من 64.0 مليار دينار في 2017م إلى 528.6 مليار في 2018 م.[1]

انطلاقا مما تطرقنا إليه سابقا في الجانب النظري فيما يخص السياسة المالية و الإنفاق العمومي، و الشكل 09 الذي نلاحظ من خلاله العلاقة الطردية بين الإيرادات العامة و الإنفاق العمومي نستنتج أن حجم الإنفاق العمومي مرتبط بالسياسة المالية المنتهجة من طرف الدولة فلكل سياسة اقتصادية أثار تحدثها على الاقتصاد و ذلك حسب نوع هذه النفقات و حسب حجمها كما نستخلص أن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال

[1] كروش صلاح الدين، مرجع سابق، ص(599–600).

الفترة محل الدراسة تميزت بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام الذي يرجع لتصاعد معدل الإيرادات العامة و الذي بدوره يرتبط بأسعار البترول كما نلاحظ من خلال الشكل(09) و الشكل (10) ، وهذا ما يسمى بالسياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بعد الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول بعد سنة 2000م.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية لتأثير إيرادات المحروقات على مجموع إيرادات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018م)

الجدول (07): تطور إيرادات المحروقات و إيرادات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	سعر البرميل (دولار/1 برميل)
1990	160.2	76.2	84	472.8	22.2
1991	272.4	161.5	110.9	752.5	18.3
1992	316.8	201.3	115.5	918.6	19.9
1993	320.1	185.0	135.1	1161.7	17.8
1994	434.2	257.7	176.5	1471.4	16.3
1995	600.9	358.8	242.1	1966.5	17.6
1996	824.8	519.7	305.1	2494.9	21.7
1997	926.6	592.5	334.1	2716.4	19.5
1998	774.6	425.9	348.7	2830.5	19.86
1999	950.5	588.3	358.4	3248.2	17.91
2000	1578.1	1213.2	364.9	4098.8	28.5
2001	1505.5	1001.4	488.5	4235.6	24.85
2002	1603.2	1007.9	595.1	4455.3	25.24
2003	1966.6	1350.0	616.6	4260.8	28.96
2004	2229.7	1570.7	1022.1	4537.7	38.66
2005	3082.5	2352.7	883.1	5264.2	54.64
2006	3639.8	2799.0	840.5	6126.7	65.85
2007	3687.8	2796.8	724.1	7519.0	74.95
2008	5111.0	4088.6	652.5	11042.8	99.97
2009	3676.0	2412.7	1263.3	10034.3	62.25
2010	4392.9	2905.0	1487.8	12049.5	80.15
2011	5790.1	3979.7	1810.4	14384.8	112.94
2012	6339.3	4184.3	2155.0	16208.7	111.045
2013	5940.9	3678.1	2262.8	16650.2	109.55
2014	5738.4	3388.4	2349.9	17242.5	100.23
2015	5103.1	2373.5	2729.6	16591.9	53.06
2016	5012.0	1683.0	3329.0	17514.6	45.5
2017	6048.0	2177.0	3871.0	18575.8	54.1

71.2	20259.0	3940.0	2887.0	6827.0	2018

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

- IMF Staff Country Report No. 98/87", Septembre1998, (**Page** consulté Le5/1/2022), sur le site:<Adresse URL: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/1998/cr9887.pdf>
- IMF Staff Country Reports: Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria: on site: > https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1DZAEA2021001.ashx<
- Bank of Algeria reports: >ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf< > https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf< >https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf< >https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf< > https://www.bank-of-algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc<

بالاعتماد على البيانات السابقة الواردة في الجدول رقم (07) نعمد إلى استخراج طبيعة العلاقة الموجودة بين الإيرادات العامة (RE) والإيرادات من المحروقات (OILRE) و الإيرادات خارج المحروقات (NOILRE)، وفيما يلي نتائج الدراسة القياسية حسب مخرجات البرمجية EVIEWS VER 7.0 كما يلي:

Estimation Equation:

RE = C(1) + C(2)*OILRE+ C(3)*NOILRE

Substituted Coefficients:

قRE = −26.185 + 1.03 *OILRE+0.97)*NOILRE

الجدول (08): نتائج الدراسة القياسية بين الإيرادات العامة والإيرادات من المحروقات ومن خارج المحروقات

Dependent Variable: RE
Method: Least Squares
Date: 06/01/22 Time: 22:34
Sample: 1990 2018
Included observations: 29
RE=C(1)+C(2)*OILRE+C(3)*NOILRE

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-26.18516	32.54071	-0.804689	0.4283
C(2)	1.034796	0.018271	56.63568	0.0000
C(3)	0.970764	0.021225	45.73575	0.0000

R-squared	0.998045	Mean dependent var	2925.966
Adjusted R-squared	0.997895	S.D. dependent var	2262.664
S.E. of regression	103.8225	Akaike info criterion	12.22094
Sum squared resid	280257.1	Schwarz criterion	12.36238
Log likelihood	-174.2036	Hannan-Quinn criter.	12.26524
F-statistic	6636.438	Durbin-Watson stat	1.157048
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرمجية EVIEWS 7

ومنه نجد من خلال تحليل معامل الارتباط الذي أخذ القيمة (1.03) أن العلاقة بين معدل نمو الإيرادات العامة ومعدل نمو الإيرادات المتأتية من المحروقات (OILRE)في الجزائر خلال الفترة (1990-2018م)هي علاقة قوية جدا أكثر(103%)؛ أي لتأثير التغيرات في إيرادات المحروقات أثر كبير جدا على المستوى العام للإيرادات الكلية في الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما يؤكد هشاشة هذه الإيرادات بصفة عامة، وكذا ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يبقى رهين زيادة أسعار المحروقات على مستوى الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: الدراسة القياسية لتأثير إيرادات المحروقات على النفقات العامة للميزانية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018م)

الجدول (09): تطور إيرادات المحروقات و الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	نفقات الميزانية	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	سعر البرميل (دولار/1 برميل)
1990	76.2	84	142.5	472.8	22.2
1991	161.5	110.9	235.3	752.5	18.3
1992	201.3	115.5	308.7	918.6	19.9
1993	185.0	135.1	390.5	1161.7	17.8
1994	257.7	176.5	461.9	1471.4	16.3
1995	358.8	242.1	589.1	1966.5	17.6
1996	519.7	305.1	724.6	2494.9	21.7
1997	592.5	334.1	845.1	2716.4	19.5
1998	425.9	348.7	876.0	2830.5	19.86
1999	588.3	358.4	961.7	3248.2	17.91
2000	1213.2	364.9	1178.1	4098.8	28.5
2001	1001.4	488.5	1321.0	4235.6	24.85
2002	1007.9	595.1	1550.6	4455.3	25.24
2003	1350.0	616.6	1752.7	4260.8	28.96
2004	1570.7	1022.1	4175.7	4537.7	38.66
2005	2352.7	883.1	3108.5	5264.2	54.64
2006	2799.0	840.5	2453.0	6126.7	65.85
2007	2796.8	724.1	2052.0	7519.0	74.95
2008	4088.6	652.5	1891.8	11042.8	99.97
2009	2412.7	1263.3	4246.3	10034.3	62.25
2010	2905.0	1487.8	4466.9	12049.5	80.15
2011	3979.7	1810.4	5853.6	14384.8	112.94
2012	4184.3	2155.0	7058.1	16208.7	111.045
2013	3678.1	2262.8	6092.1	16650.2	109.55

100.23	17242.5	6995.7	2349.9	3388.4	2014
53.06	16591.9	7656.3	2729.6	2373.5	2015
45.5	17514.6	7355.0	3329.0	1683.0	2016
54.1	18575.8	7638.0	3871.0	2177.0	2017
71.2	20259.0	8223.0	3940.0	2887.0	2018

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

- IMF Staff Country Report No. 98/87", Septembre1998, (**Page** consulté Le5/1/2022), sur le site:<Adresse URL: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/1998/cr9887.pdf>
- IMF Staff Country Reports: Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report; and Statement by the Executive Director for Algeria: on site:
  > https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1DZAEA2021001.ashx<
- Bank of Algeria reports:
  >ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf<
  > https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf<
  >https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf<
  >https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf<
  > https://www.bank-of-algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc<

بالاعتماد على البيانات السابقة الواردة في الجدول رقم (09) نعمد إلى استخراج طبيعة العلاقة الموجودة بين النفقات العامة للميزانية (EX) والإيرادات من المحروقات (OILRE)، وفيما يلي نتائج الدراسة القياسية حسب مخرجات البرمجية EVIEWS VER 7.0 كما يلي:

Estimation Equation:

EX = C(1) + C(2)*OILRE

Substituted Coefficients:

EX = 474.33 + 1.50 *OILRE

الجدول (10): نتائج الدراسة القياسية بين النفقات العامة والإيرادات من المحروقات ومن خارج المحروقات

Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 06/01/22 Time: 22:31
Sample: 1990 2018
Included observations: 29
EX=C(1)+C(2)*OILRE

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	474.3374	603.3779	0.786137	0.4386
C(2)	1.500472	0.273354	5.489124	0.0000

R-squared	0.527398	Mean dependent var	3124.269
Adjusted R-squared	0.509894	S.D. dependent var	2784.209
S.E. of regression	1949.157	Akaike info criterion	18.05465
Sum squared resid	1.03E+08	Schwarz criterion	18.14895
Log likelihood	-259.7925	Hannan-Quinn criter.	18.08419
F-statistic	30.13049	Durbin-Watson stat	0.479013
Prob(F-statistic)	0.000008		

المصدر:مخرجات البرمجية EVIEWS 7

ومنه نجد من خلال تحليل معامل الارتباط الذي أخذ القيمة (1.50) أن العلاقة بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو الإيرادات المتأتية من المحروقات (OILRE) في الجزائر خلال الفترة (1990-2018م) هي علاقة قوية جدا أكثر (150%)؛ أي لتأثير التغيرات في إيرادات المحروقات أثر كبير جدا على المستوى العام للنفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما يؤكد اعتماد النفقات العامة في الجزائر سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز على زيادة الإيرادات العامة الناجمة أصلا من الإيرادات النفطية، و وهو ما يؤكد نتائج الدراسة التحليلية التي قمنا بها في هذا الفصل من أن الاقتصاد الجزائري يبقى رهين زيادة أسعار المحروقات على مستوى الأسواق الدولية.

خاتمة الفصل:

تضمن هذا الفصل دراسة تحليلية لتطور كل من الإرادات العامة و الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 حيث تطرقنا في المبحث الأول لتطور الإيرادات في الجزائر و المبحث الثاني لتطور الإنفاق العمومي في الجزائر أما المبحث الثالث فتضمن دراسة تحليلية للعلاقة بين السياسة المالية و الإنفاق العمومي استخلصنا منها العلاقة الطردية بين الإيرادات و النفقات و السياسة الإنفاقية و المالية للجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الخاتمة

تعتبر السياسة المالية من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية نظرا للدور الأعظم الذي تقوم به في سبيل تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني وتوجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها بالطريقة الأنجع حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بشكل سليم وبالتالي الوصول إلى الهدف الاقتصادي المنشود.

مع تعاظم دور الدولة في الاقتصاد برزت سياسة الإنفاق العمومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية مباشرة بهدف إشباع حاجات عمومية معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، وذلك في إطار مجموعة من الضوابط لضمان كفاءة وفعالية النفقات العمومية، لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العمومية بسبب تحول السياسة المالية في ظل الدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي إلى ضرورة إحداث توازن اقتصادي واجتماعي إلى جانب التوازن المالي.

من خلال دراستنا الوصفية التحليلية للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) اتضح لنا الارتباط الوثيق بين هذه الأخيرة وأسعار البترول العالمية، و قد تبين أن السياسة الإنفاقية تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار وتضاعفت أكثر تزامنا مع برامج الإنعاش الاقتصادي بعدما كانت هذه السياسة مبنية سنوات التسعينات على أساس تخفيض الإنفاق العام، وقد أخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التجهيز، أما سياسة الإيرادات العامة فقد تميزت باعتمادها على الجباية البترولية، حيث مثلت أكثر من 60% من الإيرادات الإجمالية مقارنة بالجباية العادية التي تبقى نسبة مساهمتها محتشمة نوعا ما، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط، وهو ما يفسر العجز المسجل في الميزانية العامة للجزائر التي اتصفت بالعجز المزمن خلال أغلب سنوات الدراسة بسبب عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة الزيادة في الإنفاق العام.

وقد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بمختلف الجوانب الأساسية للسياسة المالية وأثرها على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، فكان لابد منا التمهيد للدراسة التطبيقية بإطار نظري لتزويد الباحث بأبعاد الموضوع المختلفة وتوظيف كل ذلك لفهم الجانب التطبيقي للدراسة ومن ثم القدرة على التحليل.

اختبار الفرضيات:

كمحاولة للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة العامة و بعد اختبارها تم إثبات و صحة هذه الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

تأكدت صحة الفرضية فالإنفاق العمومي في الجزائر يتأثر بأسعار البترول لكونه المصدر الأساسي التي ترتكز عليه سياستها الاقتصادية.

الفرضية الفرعية الأولى:

تم تأكيد صحة الفرضية الأولى حيث تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية العامة للدولة، فهي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية فهي تعبر عن برنامج تخططه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادر إيراداتها وبرامج إنفاقها لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.

الفرضية الفرعية الثانية:

أثبتت الدراسة على صحة الفرضية الثانية حيث تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولةّ في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة فهي تتغير بتغير الإيرادات عبر علاقة طردية فكلما زادت الإيرادات زاد الإنفاق العام و كلما قلت الإيرادات قل الإنفاق العام.

الفرضية الفرعية الثالثة:

تم إثبات صحة هذه الفرضية فقد كانت الجزائر تنتهج السياسة الانكماشية كسياسة مالية لها من 1990 حتى عام 2000 لضعف حجم الإيرادات في تلك الفترة و الذي يرجع لأسعار البترول المنخفضة أما بعد عام 2000 فقد غيرتها للسياسة التوسعية بعد الانتعاش الذي شهدته أسعار البترول الذي أدى لزيادة حجم الإيرادات و منه النفقات.

نتائج الدراسة:

نتائج الدراسة النظرية:

- إن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء عمى المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.
- تختلف النظريات الاقتصادية في تفسيرها للسياسة المالية و ذلك حسب تحديد كل نظرية لنطاق تدخل الدولة، كما صاحب تطور دور الدولة في الاقتصاد تزايد في الإنفاق العمومي لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ولو على حساب التوازن المالي.
- إن تطور السياسة المالية ما هو إلا نتيجة للتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة ، و يمكن القول أن السياسة المالية هي الركيزة الأساسية التي يمكن للدولة من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافها المنشودة.
- تخضع النفقات العمومية إلى مجموعة من الضوابط من اجل تحقيق الأهداف المنشودة و إشباع الحاجات العامة.

- تشكل النفقات العمومية أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، التي تنتهجها هذه الأخيرة من اجل تسيير مصالحها.
- الإنفاق العمومي وسيلة أساسية تستعملها الميزانية ويقوم عليها تدخل الدولة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والذي يترجم سياسة الحكومة ومدى نجاعتها والتي تتجلى من خلال طبيعة الإنفاق وتقسيمه على القطاعات المختلفة.

نتائج الدراسة التحليلية:

- تميزت السياسة الإنفاقية بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة من خلال عقد برامج تنموية بأغلفة مالية ضخمة كان الهدف منها تحقيق معدلات نمو جد مهمة.
- التغيرات في إيرادات المحروقات لها أثر كبير جدا على المستوى العام للإيرادات الكلية في الجزائر.
- تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته وهو ما يمكن أن نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية.
- النفقات العامة في الجزائر سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز على زيادة الإيرادات العامة الناجمة أصلا من الإيرادات النفطية.
- لم تستطع السياسة المالية في الجزائر التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

أفاق البحث:

بعد تحليلنا لموضوع أثر السياسة المالية على الإنفاق العمومي في الجزائر و بالرغم من محاولتنا للإلمام بجوانب الموضوع إلا أن عملنا كان محدود, حيث تناول الجوانب المهمة و أغفل بعضها من أجل فتح أفاق جديدة للبحث في هذا المجال الواسع نقترح المواضيع التالية:

- دور سياسات الإنفاق العام في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية دراسة حالة الجزائر.
- أثر تطبيق السياسة المالية في مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- اختبار أثار السياسة المالية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكمي مثل الاستقرار الاقتصادي، التشغيل، العدالة الاجتماعية...

الملخص:

هدفنا من خلال هذا البحث للتطرق إلى السياسة المالية و أثرها على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) فالسياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وذلك لسهولة استعمالها، وكذا التّأثير على المتغيرات الاقتصادية الكمية و قد تناولنا الإشكالية التالية: ما هو أثر السياسة المالية على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)؟

تظهر أهمية البحث من خلال التطرق إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على الإنفاق العمومي في الجزائر و ذلك بمعرفة تطور الإيرادات و النفقات في الجزائر كما تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة المالية و أدواتها و التعريف بالإنفاق العمومي تقسيماته و كذا العوامل المؤثرة عليه و دراسة تطور السياسة المالية و تأثيرها على الإنفاق العمومي في الجزائر.

و قد خلصت الدراسة إلى أن تطور السياسة المالية في الجزائر ما هو إلا نتيجة للتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة كما أن الجزائر لم تستطع التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق العمومي، الإيرادات العامة، الاقتصاد الجزائري...

Key words: Financial policy, Public expenditure, General revenues, Algerian economic…

Abstract: This study aimed to address the definition of the financial policy and its impact on public expenditure in Algeria during the period (1990-2018). The financial policy is one of the most important economic policies adopted in influencing economic activity, especially in developing countries, because of its ease of use, as well as the impact on quantitative economic variables. We have addressed the following problem: What is the impact of financial policy on public expenditure in Algeria during the period (1990-2018)?

The importance of the research appears by addressing the study of the impact of financial policy on public expenditure in Algeria, by knowing the evolution of revenues and expenditures in Algeria. This study also aims to introduce the financial policy and its tools, public expenditure and its divisions, as well as the factors affecting it, also aims to study the development of financial policy and its impact on public expenditure in Algeria.

The study concluded that the development of financial policy in Algeria is only a result of the developments that the Algerian economy witnessed during the study period, and that Algeria was not able to get rid of the excessive dependence on the hydrocarbon sector.

قائمة المراجع

الكتب:

1) أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، المملكة العربية السعودية : دار النشر العلمي والمطابع ،2000.
2) الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2006.
3) إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية،(ط1)؛ الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2004.
4) افتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، (ط1)؛ عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013.
5) بشار وليد يزيد ، التخطيط والتطوير الاقتصادي، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع ، 2008 .
6) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية ،2002.
7) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، بيروت: الدار الجامعية،1981.
8) حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكمي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2010.
9) خالد خضر الخير، المبادئ العامة في المالية العامة والموازنة، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2014.
10) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة،عمان: دار وائل للنشر، 2008.
11) خليفي عيسي ،هيكل الموازنة العامة للدولة ،عمان : دار النفاس للنشر والتوزيع، 2011.
12) د محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة،عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2008.
13) سامر عبد الهادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع،2013.
14) سمير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1989.
15) سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ،2009.
16) السيد محمد السريتي، الاقتصاد الجزئي، الإسكندرية: دار التعليم العالي.
17) صالح خصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، (ط2)؛ عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1999 .
18) عادل احمد حشيش و رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،1998.
19) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.سوزي عدلي ناشر ,المالية العامة–الايرادات العامة,الميزانية العامة–،(ط1)؛بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2006.
20) عادل أحمد حشيش،أساسيات المالية العامة–مدخل دراسة الفقه المالي للاقتصاد العام،
21) عادل العلي، المالية العامة و القانون المالي و الضريبي، (ط2)؛عمان: إثراء للنشر و التوزيع، 2011.
22) عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، (ط1)؛ دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003.

23) عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2013.
24) عبد الله خباية، أساسيات في الاقتصاديات المالية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
25) عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، (ط3)؛ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2006.
26) عبد المطلب عبد الحميد،اقتصاديات المالية العامة، القاهرة:الدار الجامعية، 2005/2004.
27) عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)،(ط1)؛ القاهرة: مجموعة الدول العربية،2003.
28) عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، بيروت: دار النهضة العربية.
29) علي خليل سليمان اللوزي، المالية العامة، (ط1)؛عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ،2013.
30) علي زغدود، المالية العامة،(ط2)؛ بن عكنون : ديوان المطبوعات الجامعية،2006.) زينب حسين عوض الله،مبادئ المالية العامة، بيروت:الدار الجامعية للطباعة و النشر ،1998.
31) عمر يحياوي، مساهمة الدولة في الدراسة المالية،الجزائر: دار هومة، 2003.
32) فاطمة سويسي، المالية العامة –موازنة الضرائب–، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب،2005.
33) فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي، عمان: جدار للكتاب العالمي ،2008.
34) فليح حسن خلف، المالية العامة، (ط1)؛علم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، 2008، ص 98.
35) مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكمي " النظرية والسياسة "،(ط2)؛ عمان: دار المريخ لمنشر والتوزيع،2009.
36) مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2004.
37) مجيد جعفر الكرخي، الموازنة العامة للدولة،بغداد: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجامعة المستنصرة، 1999.
38) محرزي محمد عباس, اقتصاديات المالية العامة , ديوان المطبوعات الجامعية , 2008.
39) محمد الصغير بعلي و يسري أبو العلا،المالية العامة، عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع،2003.
40) محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، المالية العامة،عنابة: دار العلوم والنشر والتوزيع، 2003.
41) محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
42) محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003 ، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، 24 أكتوبر 2004.
43) محمدي فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.
44) محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، (ط1)؛ مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر والتوزيع ،1997.

45) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، (ط3)؛عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، 2015.

46) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية–نظريات و سياسات و موضوعات–، عمان : دار وائل للنشر،2007.

47) نعمة الله نجيب إبراهيم،أسس علم الاقتصاد، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2001.

المجلات:

1) رضوان سليم، دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد 08، 2008.

2) كروش صلاح الدين، أثر أدوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000–2018، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الوادي الجزائر: المجلد 07 ،العدد 01 ،مارس 2022.

النصوص القانونية:

1) المادة 23 من القانون رقم 84–17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد28 بتاريخ 10/07/1984.

2) المادة 24 ، من القانون رقم 84–17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد28 بتاريخ 10/07/1984.

3) المادة 35، من القانون 84–17، المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد28 بتاريخ 10/07/1984.

الرسائل و الأطروحات:

1) بن طالبي فريد، السياسات النقدية و السياسات المالية و عوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2002.

2) درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2001.

3) محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990–2009) ، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان: 2010.

4) مغنية هواري، السياسة المالية و أثرها على النمو الاقتصادي، مشروع أطروحة استكمالا لنيل شهادة الدكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2016–2017.

5) نذير ياسين، أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة(1970–2010)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.